

تعريفات التصنيفات

قائمة المحتويات

الاستخدام والقيود

استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها

القيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام مقياس التصنيف الائتماني الرئيسي وتصنيفات المؤسسات المالية

نبذة عن التصنيفات ومقاييس التصنيف

النظرات المستقبلية للتصنيفات ومراقبات التصنيف

إجراءات التصنيفات ومراجعاتها

مقاييس التصنيفات الائتمانية الدولية

تصنيفات الاسترداد

تصنيفات الالتزامات طويلة الأجل

تصنيفات المصدرين من المؤسسات المالية

مقاييس التصنيفات الائتمانية الوطنية

مقاييس التصنيفات غير الائتمانية الدولية

مقاييس التصنيفات غير الائتمانية الوطنية

الاستخدام الإضافي لمقاييس التصنيف الائتماني

الآراء التي تقدمها شركات تابعة غير تصنيفية

الملحق

1. الإجراءات التاريخية

2. الدرجات السابقة

الاستخدام والقيود

استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها

لا تتناول التصنيفات الائتمانية بشكل مباشر أي مخاطر بخلاف مخاطر الائتمان. لا تعد التصنيفات الائتمانية تقييماً لمخاطر القسيمة غير المرتبطة بمخاطر الائتمان، مثل مخاطر العملة، أو كفاية سعر السوق أو سيولة السوق للأدوات المصنّفة. تقيّم معايير التصنيف الخاصة بفيتش جميع المخاطر ذات الصلة عند تقييم قدرة الكيان على سداد المبلغ الأساسي (الأصل) والفائدة.

إن آراء فيتش استشرافية. قد تتضمن وجهات نظرنا حول الأداء المستقبلي توقعات يمكن بدورها (1) أن تسترشد بتوقعات الإدارة غير القابلة للإفصاح عنها، أو (2) أن تستند إلى اتجاه (قطاع أو دورة اقتصادية أوسع) بناءً على دورات عمل أو اقتصادية اعتيادية، أو (3) أن تستند في الغالب إلى الأداء السابق. في حين أنّ التصنيفات قد تتضمن اعتبارات دورية وتحاول تقييم احتمال السداد عند "أجل الاستحقاق الأخير/النهائي"، قد تؤدي التغييرات الجوهرية في الظروف الاقتصادية والتوقعات (بالنسبة إلى مُصنّف معين) إلى تغيير في التصنيف.

إن التصنيفات نسبية، ونتيجة لذلك، قد لا يعكس تعيين تصنيفات في الفئة نفسها إلى كيانات والالتزامات الفروقات الصغيرة في درجات المخاطر بشكل كامل. لا تشير التصنيفات الائتمانية، كآراء عن الترتيب النسبي لقابلية عدم الوفاء بالالتزامات، إلى احتمالية إحصائية محددة بعدم الوفاء بالالتزامات أو تعكس ذلك، بصرف النظر عن تاريخ من عدم الوفاء بالالتزامات منشور من قبل الوكالة. هذه دراسات رجعية عن الأداء واستقرار التصنيفات. قد يكون أداء التصنيفات المستقبلية مختلفاً بشكل جوهري عن هذه الملاحظات التاريخية.

كما يتم تعيين التصنيفات الائتمانية على أنها "طويلة الأجل" أو "قصيرة الأجل" باستخدام درجات مختلفة. تستخدم التصنيفات طويلة الأجل مقياس الفئات "AAA" إلى "D" المذكور. يأخذ تحليل تصنيف فيتش في الاعتبار نطاق التصنيف طويل الأجل، وبالتالي فإنه ينظر في العوامل الرئيسية المحركة للتصنيف القريبة وطويلة الأجل. إن مقياس التصنيفات قصيرة الأجل هو من "F1+" حتى "F3" و "B" و "C" و "RD / D". يتم استخدام التصنيفين "D" و "RD" لكل من التصنيفات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

تستند التصنيفات إلى كل المعلومات التي تعرفها فيتش وتُعدّها ذات صلة، بما في ذلك المعلومات العلنية و/أو المستندات غير المعلنة والمعلومات المقدمة إلى الوكالة من قبل مُصنّف وأطراف أخرى. يخضع نشر كل التصنيفات والاحتفاظ بها إلى وجود معلومات كافية تتسق مع المعايير ذات الصلة، لتكوين رأي حول القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات المعترّ عنه في التصنيف.

تعتمد فيتش على معلومات واقعية تحصل عليها من مُصدرين ومُكتبتين ومصادر أخرى ترى أنها موثوقة بها. تُحقّق فيتش بشكل معقول في المعلومات الواقعية التي تعتمد عليها وفقاً لمعايير التصنيف الخاصة بها وتحصل على تأكيد معقول لتلك المعلومات الواردة من مصادر مستقلة، إلى النطاق الذي تكون فيه هذه المصادر متوفرة لأداة مالية محددة أو في جهة قضائية معينة.

سيختلف التحقيق الواقعي الخاص بفيتش ونطاق تحقيق الأطراف الثالثة الذي تحصل عليه حسب طبيعة الأداة المالية المصنّفة ومُصدرها؛ وكذلك المتطلبات والممارسات في الجهة القضائية التي تم عرض الأداة المالية المصنّفة وبيعها فيها و/أو حيث يقع المُصدر؛ وتوفر المعلومات العامة ذات الصلة وطبيعتها؛ وإمكانية الوصول إلى إدارة المُصدر ومستشاريه؛ وتوفر عمليات التحقق بواسطة طرف ثالث بالفعل مثل تقارير التدقيق وخطابات الإجراءات المتفق عليها والتقييمات والتقارير الاكتوارية والتقارير الهندسية والآراء القانونية والتقارير الأخرى التي تقدمها أطراف ثالثة؛ بالإضافة إلى توفر مصادر تحقق مستقلة ومختصة من أطراف ثالثة في ما يتعلق بالأداة المالية المعنية أو في الجهة القضائية المعنية للمُصدر، ومجموعة متنوعة من العوامل الأخرى.

يجب أن يفهم مستخدمو تصنيفات فيتش أنه لا يمكن للتحقيق الواقعي المتقدم أو التحقق بواسطة طرف ثالث ضمان أن تكون كل المعلومات التي تم الاعتماد عليها في ما يرتبط بتصنيف معين دقيقة وكاملة. وفي النهاية، يتحمل المُصدر ومستشاروه المسؤولية عن دقة المعلومات المقدمة إلى فيتش وإلى السوق عند عرض المستندات والتقارير الأخرى. يجب أن تعتمد فيتش عند إصدار تصنيفاتها على عمل الخبراء، بمن فيهم مُدققون مستقلون في ما يتعلق بالقوائم المالية ومحامون في ما يتعلق بالمسائل القانونية والضريبية.

جهات الاتصال

بارت أوسترفيلد

+1 212 612 7876

bart.oosterveld@fitchratings.com



فرنشيسكا فاسكيمينو

+39 02 9475 7057

francesca.vasciminno@thefitchgroup.com



ماريكا ماكايلا

+34 9 3494 3521

marika.makela@fitchratings.com



القيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام مقياس التصنيف الائتماني الرئيسي وتصنيفات المؤسسات المالية

ترتبط القيود المحددة التالية بدرجات عدم وفاء المصدر بالالتزامات، والتصنيفات المعينة للالتزامات تمويل الشركات، والتصنيفات المعينة للالتزامات التمويل العام، والتصنيفات المعينة لمعاملات التمويل المهيكل، والتصنيفات المعينة للبنية التحتية العالمية ومعاملات تمويل المشروعات، والتصنيفات المعينة للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (تصنيفات القدرة على الاستمرار، وتصنيفات الدعم الحكومي، وتصنيفات دعم المساهمين، وتصنيفات الطرف الآخر المشتق، والتصنيفات باستثناء الدعم الحكومي، فضلاً عن تصنيفات الدعم السابق وتصنيفات الحد الأدنى للدعم)، وتصنيفات القوة المالية للمؤمّن.

- لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة لاحتمالية عدم الوفاء بالالتزامات أو احتمالية الفشل في ذلك خلال أي فترة زمنية محددة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة السوقية للأدوات المالية للمُصدر أو أسهمه، أو احتمالية أن تتغير هذه القيمة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول سيولة الأدوات المالية الخاصة بالمُصدر أو أسهمه.
- لا تعبر تصنيفات الالتزامات المعينة على مقياس احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات فقط (راجع تصنيفات الالتزامات - احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات فقط أدناه) عن أي رأي حول شدة الخسارة المحتملة لهذا الالتزام في حالة عدم وفاء المصدر بالتزاماته (أو التزام يتعلق بمعاملات التمويل المهيكل)، باستثناء ظروف محدودة للالتزامات التمويل العام في الولايات المتحدة حيث يقدم الفصل 9 من قانون الإفلاس احتمالات عالية وموثوق بها للاسترداد النهائي للالتزامات الحكومية المحلية التي تنتفع من الحجز القانوني على العائدات أو أثناء انتظار إجراء الإفلاس بموجب القانون في حالة وجود رؤية كافية لاحتمالات الاسترداد الممكنة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملاءمة أي مُصدر كطرف مقابل لائتمان تجاري.
- لا تعبر التصنيفات عن أي رأي حول أي جودة ذات صلة بعمل المصدر أو ملف تعريفه التشغيلي أو المالي بخلاف رأي الوكالة حول قابليته النسبية بعدم الوفاء بالالتزامات أو في حالة تصنيف قدرة البنك على الاستمرار حول قابليته النسبية للفشل. لتفادي اللبس، لن يُنظر إلى كل حالات عدم الوفاء بالالتزامات كأنها عدم وفاء بالالتزامات لأغراض التصنيف. يرتبط عدم الوفاء بالالتزامات عادة بالالتزام المتوجب الدفع إلى مستثمر خارجي مستقل.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بملف تعريف أي معاملة بخلاف رأي الوكالة حول قابلية المصدر النسبية بعدم الوفاء بالالتزامات و/أو كل حصة أو أداة مالية مصنّفة.
- لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة من احتمالية الدعم الاستثنائي خلال أي فترة محددة.
- في حالة تصنيفات الدعم الحكومي والدعم من المساهمين، لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بعمل المصدر أو ملف تعريفه التشغيلي أو المالي بخلاف رأي الوكالة حول الاحتمالية النسبية بحصوله على دعم استثنائي خارجي.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملاءمة أي أداة مالية للاستثمار أو لأي أغراض أخرى.

القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الاسترداد

تشمل القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الاسترداد:

- لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة للاسترداد في حالة عدم وفاء بالالتزامات.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة السوقية لأي أدوات مالية أو أسهم للمُصدر أو عن احتمالية أن تتغير هذه القيمة.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول سيولة الأدوات المالية للمُصدر أو أسهمه.
- لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بالمُصدر أو بملف تعريف المعاملة بخلاف رأي الوكالة حول شدة الخسارة النسبية للالتزام المصنّف في حالة عدم الوفاء بالالتزام.

علاوة على ذلك، تكون التصنيفات استشرافية في الأساس وتجسد افتراضات وتوقعات حول الفعاليات المستقبلية لا يُمكن، بطبيعتها، التحقق منها كحقائق. ونتيجة لذلك، على الرغم من أي تحقق من الحقائق الحالية يمكن أن تتأثر التصنيفات بالأحداث أو الظروف المستقبلية التي لم تكن مُتوقعة وقت إصدار التصنيف أو تأكيده. إذا تبين أنّ أيًا من هذه المعلومات تحتوي على معلومات مغلوطة أو مضللة بخلاف ذلك، فلن يكون التصنيف المرتبط بتلك المعلومات ملائمًا. ويجب عدم النظر إلى تعيين تصنيف لأي مُصدر أو أي أداة مالية كأنه ضمان لدقة المعلومات المعتمد عليها في ما يرتبط بالتصنيف أو النتائج التي تم الحصول عليها نتيجة لاستخدام هذه المعلومات، أو اكتمالها أو مناسبة توقيتها.

إذا لم يستفد التصنيف من مشاركة المصدر/ المنشئ، لكن فيتش مقتنعة بأن معلومات "عتبة الحد الأدنى" ذات الصلة بالمُصدر/ الملتزم أو الأداة المالية وفقًا للمعايير ذات الصلة متاحة من المعلومات العامة وغيرها من المصادر المتاحة لفيتش، فعندها ستتاح للمُصدر غير المشارك، كما هو الحال مع جميع المُصنّدين، فرصة التعليق على التصنيف والبحث الداعم قبل نشره.

لا تكون فيتش مسؤولة عن أي قرار اكتتاب أو ائتمان أو قرض أو شراء أو قرار استراتيجي أو استثماري. لا تمثل التصنيفات توصية أو اقتراحًا، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص بشراء أي استثمار أو قرض أو أداة مالية أو بيعها أو إجرائها أو الاحتفاظ بها أو التعهد بأي استراتيجية استثمارية في ما يتعلق بأي استثمار أو قرض أو أداة مالية أو أي كيان. لا تُعلّق التصنيفات على كفاية سعر السوق أو ملاءمة أي استثمار أو قرض أو أداة مالية لمستثمر بعينه (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي محاسبة و/أو تعامل تنظيمي) أو طبيعة الإعفاء الضريبي أو قابلية أداء ضرائب على المدفوعات المُقدّمة في ما يتعلق بأي استثمار أو قرض أو أداة مالية. لا تُعدّ فيتش مستشارًا لأي طرف ولا تقدم إلى أي طرف أي مشورة مالية أو أي خدمات قانونية أو خدمات تدقيق أو محاسبة أو تقييم أو تقدير أو خدمات ائتمانية. ولا ينبغي النظر إلى التصنيف كبديل لمثل هذه المشورة أو الخدمات. ليس لفيتش أي علاقة ائتمانية بأي مُصدر أو كلائه أو يستخدم للتصنيف أو أي طرف آخر. ويكون استخدام أي تصنيف على مسؤولية المستخدمين الخاصة بالكامل.

يمكن رفع درجة التصنيفات أو خفضها أو تثبيتها أو تأهيلها أو وضعها تحت مراقبة التصنيف أو تعيين نظارات مستقبلية لها أو تعديلها أو سحبها نتيجة للتغيرات في المعلومات أو الإضافات إليها أو دقتها أو عدم توفرها أو عدم كفايتها، أو لأي سبب تعدد فيتش للتصنيف كافيًا.

لا توافق فيتش على تضمين تصنيفاتها في أي مستند عرض في أي حالات تقتضي فيها قوانين الأدوات المالية في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو أي قوانين أخرى ذات صلة الحصول على هذه الموافقة. ونفادًا للفسح، إذا لم تكن هناك متطلبات قانونية أو لوائح تنظيمية للحصول على موافقة فيتش لتضمين تصنيف فيتش في مستند عرض معين في جبهة قضائية محددة، فعندئذ لا تعترض فيتش على تضمين تصنيفاتها في مستند التقديم في تلك الجبهة القضائية. وتنوّه فيتش إلى أن المصدر يتحمل مسؤولية تحديد طبيعة المتطلبات القانونية واللوائح التنظيمية في أي جبهة قضائية معينة. لا توافق فيتش على تضمين أي مستند كتابي ينقل إجراء التصنيف الخاص بها في أي مستند عرض إلا إذا كان هذا التضمين مطلوبًا بموجب القانون أو اللائحة المنطقية وكانت فيتش قد أكدت موافقتها. لم ولن توافق فيتش على ذكرها "كخبير" في ما يتعلق بأي بيان تسجيل أو ملفات أخرى بموجب قوانين الأدوات المالية في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو أي قوانين أخرى ذات صلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القسم 7 من قانون الأوراق المالية الأمريكي لسنة 1933، بصيغته المعدلة. لا تمثل فيتش "مكتنّبًا" أو "بائعًا" بحسب تعريفات هذين المصطلحين بموجب قوانين الأدوات المالية المنطقية أو التوجيهات التنظيمية أو القواعد أو التوصيات الأخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القسمان 11 و12(أ)(2) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933، بصيغته المعدلة، ولا تؤدي فيتش الأدوار أو المهام المرتبطة بالمكتنّب أو البائع.

القيود المحددة ذات الصلة بمقاييس التصنيف الائتماني

يوضح القسم التالي القيود المحددة المفروضة على مقاييس التصنيف الائتماني. تعبر التصنيفات المعينة من قبل فيتش عن رأيها حول جوانب خطر منفصلة ومحددة. لضمان راحة القارئ، تقدم قوائم الملخص التالية نظرة عامة على القيود الأكثر صلة بأنواع محددة من التصنيفات أو مقاييس التصنيف. إن القوائم ليست شاملة ويجب قراءتها مع القسم *استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها* والقسم *نبذة عن التصنيفات ودرجات التصنيف* للحصول على مزيد من المعلومات عن تصنيفات الوكالة وقيودها.

تستثني الاسترداد المتوقعة تأثير الاسترداد المتحصل عليها من أي ضمان ترعاه الحكومة أو صناديق لحماية حاملي وثائق التأمين. وتستثني الاسترداد المتوقعة أيضاً تأثير الضمان أو الكفالة، مثل خطابات الائتمان أو أصول الأمانة التي تدعم التزامات إعادة تأمين محددة.

القيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات الوطنية

تتوفر التصنيفات ذات المقياس الوطني فقط في دول محددة. لا يمكن مقارنة التصنيفات ذات المقياس الوطني مباشرة إلا بالتصنيفات الوطنية الأخرى في البلد نفسه. ثمة علاقة بين التصنيفات الوطنية والدولية ولكن لا توجد ترجمة دقيقة بين المقياسين. وستختلف القابلية الضمنية لعدم الوفاء بالالتزامات لتصنيف معين بمقياس وطني مع مرور الوقت.

إن قيمة دراسات عدم الوفاء بالالتزامات للتصنيفات الوطنية محدودة. وبسبب الطبيعة النسبية للمقياس الوطنية، ليس من المقرر أن يمثل التصنيف ذو المقياس الوطني قدرًا ثابتًا من خطورة عدم الوفاء بالالتزامات مع مرور الوقت. نتيجة لهذا، قد لا تعطي دراسة عدم الوفاء بالالتزامات المعتمدة على التصنيفات الوطنية فقط صورة دقيقة عن العلاقة التاريخية بين التصنيفات وخطورة عدم الوفاء بالالتزامات. ينبغي على المستخدمين توخي الحذر عند استخلاص استدلالات ذات صلة بالقابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات للتصنيفات ذات المقياس الوطني باستخدام التجربة التاريخية لعدم الوفاء بالالتزامات من خلال التصنيفات الدولية وإنشاء جداول لربط التصنيفات الوطنية بالتصنيفات الدولية. وعلى غرار التصنيفات بأي مقياس، ليس من الضروري أن يتبع المستقبل خطًا ماضي.

القيود المحددة ذات الصلة بأشكال الآراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية)

إن تصنيفات صناديق سوق المال، وتصنيفات جودة ائتمان الصناديق، وتصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق، وتصنيفات جودة إدارة الاستثمار، وتصنيفات مقدمي الخدمات ليست تصنيفات ائتمانية.

إن التصنيفات المقدمة في هذا القسم تتعلق بتصنيفات غير الائتمانية. والمقارنة مع التصنيفات الائتمانية أو أي جانب معين من جوانبها غير ملائمة.

لا تمثل التصنيفات توصيات استثمارية.

تستند قرارات التصنيف إلى المعلومات المعلنة وغير المعلنة المتوفرة للمحللين. ومصادر المعلومات هي مدير الاستثمار ومسؤول الصندوق والنطاق العام. ويتضمن ذلك المعلومات المتاحة بشكل علني حول الصندوق، أو المدير أو مقدم الخدمات مثل البيانات المالية المدققة وغير المدققة (على سبيل المثال، المؤقتة) والملفات التنظيمية.

لا تتضمن التصنيفات اعتبارات محددة للأنظمة الضريبية.

لا تتوقع التصنيفات مستوى أو نطاقًا محددًا لأداء صندوق خلال أي فترة محددة.

لا تتوقع التصنيفات عائداً استثمارياً معيناً أو عائداً معيناً مُعدلاً بالمخاطر.

لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملائمة أو عدم ملائمة صندوق، أو مدير أو مقدم خدمات للاستثمار أو لأي أغراض أخرى.

لا تعبر تصنيفات صناديق سوق المال عن رأي حول أي جودة ذات صلة بصندوق سوق مال بخلاف قدرته على تحقيق هدفه الاستثماري بالحفاظ على أصل المبلغ وتقديم السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

لا تعبر تصنيفات جودة ائتمان الصناديق عن رأي حول أي جودة ذات صلة بصندوق بخلاف متوسط جودة الائتمان لأصوله الأساسية وتنوعها. على وجه التحديد، لا تعبر تصنيفات جودة ائتمان الصندوق عن رأي حول مخاطر الاسترداد لأي صندوق.

تعكس تصنيفات الاسترداد على الأخص تحليلاً جوهرياً للعلاقة الأساسية بين المطالبات المالية المتعلقة بالكيان أو المعاملة والمصادر المحتملة لاستيفاء هذه المطالبات. ويخضع حجم تلك المصادر والمطالبات لمجموعة واسعة من العوامل الديناميكية خارج تحليل فيتش الذي سيؤثر في معدلات الاسترداد الفعلية.

لا تنظر تصنيفات الاسترداد من جانب فيتش إلى التسويات خارج نطاق المحكمة، باستثناء دفعات الامتياز الشامل لبعض فئات السندات المصنفة كصغيرة في بعض السيناريوهات المحددة. في الواقع، تتأثر التسويات خارج نطاق المحكمة بشدة بتشكيل الدائنين والأوامر الاقتصادية والسياسية المحلية، ولا تحاول فيتش تحليل هذه إلى تصنيفات الاسترداد الخاصة بها.

يكون تشكيل الدائنين خارج نطاق تصنيفات الاسترداد. يمكن أن يكون لتركز الدائنين عند مستوى معين من هيكل رأس المال أو الملكية المشتركة للمطالبات في مستويات مختلفة في هيكل رأس المال أو حتى تقديم أسعار مختلفة لدخول للمستثمرين في فئة دائن معينة تأثير عميق في معدلات الاسترداد الفعلية.

يمكن أن تصبح تدفقات المعلومات للشركات التي تكون على وشك عدم الوفاء بالالتزامات غير منتظمة، ما قد يضعف رؤية فيتش لتصنيفات الاسترداد الخاصة بها.

تؤدي تقييمات الشركة دوراً رئيسياً في تخصيص الاسترداد عبر الفئات الائتمانية. تفترض تصنيفات الاسترداد مضاعفات التدفقات النقدية أو معدلات الإقراض، المدفوعة بتوقعات محلي فيتش الذاتية للتدفق النقدي لما بعد إعادة الهيكلة ومضاعفات قيم الخروج القابلة للتحقيق ومعدلات الإقراض الملائمة. إن كل هذه المتغيرات عرضة للتقلب قبل عملية إعادة الهيكلة وأثناءها.

تتأثر معدلات الاسترداد بشدة بالقرارات القانونية. ولا تأخذ تصنيفات الاسترداد من فيتش في الاعتبار عوامل القرارات القانونية المحتملة.

القيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤمن

ترتبط القيود الواردة أدناه بكل أنواع تصنيفات القوة المالية للمؤمن (الدولية والوطنية، وكذلك طويلة الأجل وقصيرة الأجل). علاوة على ذلك، يُرجى مراجعة القيود ذات الصلة [بالتصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤمن](#).

لا تتوقع التصنيفات نسبة محددة لاحتمالية عدم الوفاء بالالتزامات أو الخسارة المتوقعة المتعلقة بالالتزامات حاملي وثائق التأمين خلال أي فترة معينة.

لا تعبر التصنيفات عن رأي حول جودة خدمات المُصدِر في التعامل مع المطالبات.

لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة النسبية لمختلف منتجات التأمين المباعة.

لا تعبر التصنيفات عن رأي حول سيولة الأدوات المالية للمُصدِر أو أسهمه.

لا تعبر التصنيفات عن رأي حول القيمة السوقية لأي أدوات مالية أو أسهم للمُصدِر أو عن احتمالية أن تتغير هذه القيمة.

لا تعبر التصنيفات عن رأي حول ملائمة أي مُصدِر كطرف مقابل لائتمان تجاري.

لا تغطي التصنيفات التزامات حاملي وثائق التأمين الكائنة في حسابات منفصلة أو المنتجات المرتبطة بالوحدات أو الصناديق المعزولة، التي يتحمل عنها حامل وثيقة التأمين مخاطر استثمارية أو مخاطر أخرى. مع ذلك، يتم تضمين أي ضمانات تقدّم إلى حاملي وثائق التأمين في ما يتعلق بمثل هذه الالتزامات في هذه التصنيفات.

لا تعبر التصنيفات عن رأي حول أي جودة ذات صلة بعمل المُصدِر أو ملف تعريفه التشغيلي أو المالي بخلاف رأي الوكالة حول قابليته النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات والاسترداد النسبي في حالة عدم وفاء بالالتزامات.

تعكس الاسترداد المتوقعة على الأخص تحليلاً جوهرياً لكفاية أصول المُصدِر لتمويل التزامات حاملي وثائق التأمين، في سيناريو يتم فيه إيقاف المدفوعات أو تعطيلها. ويخضع حجم تلك المصادر والمطالبات لمجموعة واسعة من العوامل الديناميكية خارج تحليل الوكالة والتي ستؤثر في معدلات الاسترداد الفعلية.

- لا تعبر تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق عن رأي حول أي جودة بخلاف حساسية إجمالي عائد الصندوق لتغيرات مفترضة في أسعار الفائدة، وسرعات الدفع المسبق للرهن العقاري، وفروق أسعار الائتمان، وأسعار صرف العملات، وعدد محدود من ظروف السوق الأخرى. لا تعبر تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق عن رأي حول مخاطر الاسترداد لأي صندوق.

- تصنيفات مقدمي الخدمات:

- لا تختبر فيتش أو تتحقق بشكل مستقل من وظائف نظام الخدمات أو قدرته التفاعلية أو ملاءمته لأي غرض معين.
- عندما يعهد مقدمو الخدمات بجزء من خدماتهم لمصادر خارجية، فإن فيتش لا تراجع هذه المؤسسات الخارجية.

- تصنيفات الدرجات غير الائتمانية الوطنية

إن القائمة المذكورة أعلاه ليست شاملة وهي مقدمة كملخص. ينبغي للقراء مراجعة القسم استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها.

تكون خدمات تقييم التصنيف عبارة عن وجهة نظر خاصة بدرجة وتستخدم درجة التصنيف الرئيسية عن الطريقة التي يمكن بها أن يتغير تصنيف حالي أو محتمل بسبب مجموعة معينة من الظروف الافتراضية. على الرغم من أن الآراء الائتمانية وخدمات تقييم التصنيف لحظية ولا تتم مراقبتها، قد تُعَيَّن لها مراقبة اتجاهية أو نظرة مستقبلية من شأنها أن تشير إلى الاحتمالية النسبية لانتقال التصنيف.

إن التصنيفات التي تعيها فيتش هي آراء تستند إلى معايير راسخة ومعتمدة ومنشورة. قد يتم تطبيق اختلاف في المعايير ولكن سيتم الاستشهاد به صراحةً في بيانات إجراءات التصنيف (Rating Action Commentaries; RACs)، والتي تُستخدم لنشر التصنيفات الائتمانية عند تحديثها وعند المراجعات السنوية أو الدورية.

التصنيفات هي نتاج عمل جماعي لفيتش ولا يتحمل أي فرد، أو مجموعة من الأفراد، المسؤولية الحصرية عن أي تصنيف. لا تُعد التصنيفات وقائع، لذلك لا يمكن وصفها بأنها "دقيقة" أو "غير دقيقة". ينبغي أن يرجع المستخدمون إلى تعريف كل تصنيف فردي للحصول على توجهات حول أبعاد المخاطر المغطاة في التصنيف.

النظرات المستقبلية للتصنيفات ومراجعات التصنيف

يُعبّر عن الاحتمالية النسبية لتغيير التصنيف خلال العامين المقبلين باستخدام النظرات المستقبلية للتصنيفات أو مراقبتها. إن كلا من النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراجعات التصنيف يستبعد الآخر.

تعكس النظرة المستقبلية الاتجاهية للتصنيفات الاتجاهات الضعيفة أو المحسنة أو المتطورة التي لم تصل بعد بالملف الائتماني إلى مستوى كافٍ يحفز تغيير التصنيف، لكن قد يحدث ذلك خلال العامين المقبلين.

تشير النظرات المستقبلية الاتجاهية إلى أن احتمالية تغيير التصنيف أعلى بكثير من المتوسط التاريخي. مع ذلك، فإنها لا تؤثر على رأي فيتش المتمثل في توافق جودة ائتمان المصدر مع مستوى التصنيف الحالي.

لا توجي النظرات المستقبلية الإيجابية أو السلبية بأن حدوث تغيير في التصنيف أمر حتمي، وبالمثل، يمكن رفع التصنيفات التي لديها نظرات مستقبلية ثابتة أو تخفيضها من دون مراجعة سابقة للنظرة المستقبلية.

يمكن أيضًا تعيين نظرة مستقبلية سلبية أو إيجابية لمصدر/معاملة قد ضُغِفَ ملفها الائتماني أو تحسّن، لكن تتوقع فيتش أن يعود هذا الأخير خلال العامين المقبلين إلى مستوى يتوافق مع التصنيف الحالي رغم اكتناف الأمر لبعض مخاطر التنفيذ أو عدم اليقين.

أحيانًا، عندما يكون للاتجاه الأساسي عناصر قوية ومتضاربة بين الإيجاب والسلب، يمكن وصف النظرة المستقبلية بأنها "متطورة".

لا تنطبق النظرات المستقبلية على التصنيفات المعيّنة بمقياس قصير الأجل. للمؤسسات المالية، لا يتم تعيين نظرات مستقبلية لتصنيفات القدرة على الاستمرار، وتصنيفات الدعم الحكومي ودعم المساهمين، وتصنيفات الطرف الآخر المشتقة، والتصنيفات باستثناء الدعم الحكومي.

لا تحمل التصنيفات في الفئات "CCC" و"CC" و"C" عادةً نظرات مستقبلية نظرًا إلى أن تقلبات هذه التصنيفات مرتفعة جدًا وستكون النظرات المستقبلية لها ذات قيمة محدودة على صعيد التزويد بالمعلومات. لا تحمل تصنيفات عدم الوفاء بالالتزامات نظرات مستقبلية.

يتم تعيين مراقبات التصنيف عندما تكون هناك مجموعة محددة من التطورات التي قد تؤدي إلى إجراء يتعلق بالتصنيف في المدى القصير، وعادةً خلال عام واحد. هذا يتضمن الحالات حيث:

- من غير المؤكد ما إذا كان التطور سيحدث، لكن آثار ذلك على التصنيف واضحة إلى حد معقول، على سبيل المثال: موافقة المساهمين أو الجهات التنظيمية على معاملة تم تحديد شروطها وأحكامها مسبقًا؛
- لقد حدث التطور بالفعل (أو من المرجح بدرجة معقولة أن يحدث)، لكن آثاره على التصنيف غير مؤكدة، على سبيل المثال: التحركات الحادة في مؤشرات السوق؛
- ومن غير المؤكد أن يحدث التطور وآثاره على التصنيف غير مؤكدة أيضًا، مثل معاملة تم الاتفاق عليها لكن لم تُستكمل بعد شروطها وأحكامها.

يمكن استخدام مراقبات التصنيف أيضًا عند يكون من المرجح أن يؤدي تطبيق معايير جديدة أو معدلة إلى تغيير في التصنيف في اتجاه معين.

نبذة عن التصنيفات ومقاييس التصنيف

تنشر فيتش التصنيفات الائتمانية التي تُعدّ آراءً استشرافية حول القدرة النسبية لكيان أو التزام ما على الوفاء بالالتزامات المالية. يتم تعيين تصنيفات قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات للشركات والجهات السيادية والمؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات التأجير وشركات التأمين وكيانات التمويل العام (الحكومات المحلية والإقليمية). يتم أيضًا تعيين تصنيفات على مستوى الإصدار وغالبًا ما تتضمن توقعًا بالاسترداد، قد يكون أعلى أو أقل من التصنيف على مستوى المصدر.

يتم تعيين تصنيفات الإصدار للأوراق المالية والقروض والأسهم الممتازة والأدوات الأخرى المدعومة بأصول وغير المدعومة بأصول. تُعدّ تصنيفات التمويل المهيكّل تصنيفات إصدار للأوراق المالية المدعومة بضمم مدينة أو أصول مالية أخرى تراعي القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات.

تُعدّ التصنيفات الائتمانية مؤشرات على احتمالية السداد وفقًا لشروط الإصدار. في حالات محدودة، قد تُدرج فيتش اعتبارات إضافية (أي المعدل لمعيار أعلى أو أدنى من ذلك الوارد في وثائق الالتزام). يرجى الاطلاع على قسم *القيود المحددة ذات الصلة بمقاييس التصنيف الائتماني* للحصول على التفاصيل.

تنشر فيتش أيضًا تصنيفات ودرجات وآراء، على سبيل المثال، تقدم فيتش تصنيفات متخصصة لمقدمي خدمات الرهون العقارية التجارية والسكنية ومديري الأصول والصناديق. في كل حالة، ينبغي أن يرجع المستخدمون إلى تعريفات كل درجة فردية للحصول على توجهات حول أبعاد المخاطر المغطاة في كل تقييم.

يتم التعبير عن مقياس تصنيف فيتش للمُصدرين والإصدارات من خلال الفئات "AAA" إلى "BBB" (الدرجة الاستثمارية) و"BB" إلى "D" (درجة المضاربة) مع إضافة علامتي "+" و "-" للفئات "AA" وحتى "CCC" للإشارة إلى الاختلافات النسبية لاحتماليات التخلف عن السداد أو الاسترداد للإصدارات. وتُعدّ المصطلحان "الدرجة الاستثمارية" و"درجة المضاربة" مصطلحين تعارفاً عليهما السوق ولا يوحيان بأي توصية أو تأكيد لأداة مالية معينة لأغراض الاستثمار. وتشير فئات الدرجة الاستثمارية إلى مخاطر ائتمان منخفضة إلى معتدلة نسبيًا في حين تشير التصنيفات في فئات المضاربة إما إلى مستوى أعلى من مخاطر الائتمان أو إلى حدوث عدم الوفاء بالالتزامات بالفعل.

قد تعلن فيتش أيضًا عن إصدارات ذات صلة بمُصدر مُصنّف والتي لا يتم ولم يتم تصنيفها. يُشار إلى تلك الإصدارات أيضًا بالرمز "NR" على صفحة الويب الخاصة بها.

تعبّر التصنيفات الائتمانية عن المخاطر بترتيب نسبي، أي أنها تمثل مقاييس ترتيبية لمخاطر الائتمان وليست مقاييس تنبؤية لتكرار معين لعدم الوفاء بالالتزامات أو الخسارة. للحصول على معلومات حول أداء التصنيفات التاريخية، يُرجى الرجوع إلى *دراسات فيتش حول انتقال التصنيفات والتخلف عن السداد* والتي توضح بالتفصيل النسب السابقة لحالات التخلف عن السداد. تحتفظ هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية أيضًا بمستودع مركزي للنسب التاريخية لعدم الوفاء بالالتزامات.

لا تتناول تصنيفات فيتش الائتمانية بشكل مباشر أي مخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية. لا تتعامل التصنيفات مع مخاطر خسارة القيمة السوقية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة والسيولة و/أو اعتبارات السوق الأخرى. مع ذلك، يمكن مراعاة مخاطر السوق إلى المدى الذي تؤثر معه في قدرة المصير على سداد التزام مالي ما أو إعادة تمويله. على الرغم من ذلك، لا تعكس التصنيفات مخاطر السوق بقدر ما تؤثر في حجم الالتزام بسداد التزام ما أو الشروط الأخرى ذات الصلة (على سبيل المثال، في حالة الدفعات المرتبطة بأداء مؤشر الأسهم).

ستستخدم فيتش مقاييس التصنيف الائتماني لتوفير تصنيفات للالتزامات التي يتم إصدارها بشكل خاص أو لبعض برامج إصدار السندات أو التصنيفات الخاصة باستخدام المقياس العلي ومعايير التصنيف ذاتها. لا تُنشر التصنيفات الخاصة، لكنها تقدّم فقط إلى المُصدر أو وكلائه على شكل خطاب تصنيف.

يجوز أيضًا استخدام مقاييس التصنيف الائتماني الرئيسية لتوفير تصنيفات ذات نطاق أضيق، بما في ذلك شرائح الفائدة والعائد على أصل المبلغ أو في أشكال أخرى من الآراء مثل الآراء الائتمانية أو خدمات تقييم التصنيف.

تكون الآراء الائتمانية عبارة عن وجهة نظر خاصة بدرجة أو بفئة معينة وتستخدم درجة التصنيف الرئيسية، وتتجاهل خاصية أو أكثر من خصائص التصنيف الكامل أو تستوفها وفق معيار مختلف. ستتم الإشارة إلى الآراء الائتمانية باستخدام رمز حرف صغير بالإضافة إلى "*" (مثل "bbb+*" أو لاحقة (cat) للإشارة إلى حالة الرأي). ستكون الآراء الائتمانية عادةً لحظية عادة، لكن قد تتم مراقبتها إذا كان فريق التحليل يعتقد أن المعلومات ستكون متاحة بشكل كافٍ.

مسحوب*

لقد تم سحب التصنيف ولم يُعد الإصدار أو المُصدر مصنّفًا من قبل فيتش.

عندما يُسحب تصنيف عام، سوف تصدر فيتش بيان إجراءات تصنيف يتضمن تفاصيل الحالة الحالية للتصنيف والنظرة المستقبلية أو المراقبة (إن وُجدت)، وبيانًا بأنه تم سحب التصنيف وسبب السحب. لا تكون بيانات إجراءات التصنيف (RAC) مطلوبة عندما يتم استرداد إصدار أو عندما ينضج أو يُسدّد أو يُدفع كاملاً.

لا يمكن استخدام عمليات السحوبات لعرقلة إجراء تصنيف. لذلك، يتم بذل كل جهد لضمان أن يعكس رأي التصنيف عند السحب وجهة نظر محدّثة. مع ذلك، لا يكون ذلك ممكنًا دائمًا، على سبيل المثال إذا تم سحب تصنيف نظرًا لنقص المعلومات. تتم تسوية مراقبات التصنيف أيضًا قبل السحب أو مع السحب إلا إذا كان توقيت الحدث الذي يحرك مراقبة التصنيف لا يدعم حلاً فوريًا.

تتم الإشارة إلى التصنيفات التي تم سحبها بالرمز "WD".

تحت مراقبة المعايير

تم وضع التصنيف "تحت مراقبة المعايير" عند نشر معايير جديدة أو معدّلة تنطبق على التصنيف، حيث لم يتم تطبيق المعايير الجديدة أو المعدّلة بعد على التصنيف، وحيث يمكن أن تؤدي المعايير إلى تغيير في التصنيف عندما تطبق، لكن التأثير غير معروف بعد.

لا تُعدّ "تحت مراقبة المعايير" مراجعة ائتمانية ولا تؤثر على مستوى التصنيف أو النظرة المستقبلية/مراقبة المعايير، كما إنها لا تفي بمتطلب الحد الأدنى للمراجعة السنوية. يشير وضع تصنيف تحت مراقبة المعايير إلى بداية فترة يتم خلالها تطبيق المعايير الجديدة أو المعدّلة. عندما يكون هناك احتمال متزايد بتطبيق المعايير الجديدة أو المعدّلة بما يؤدي إلى تغيير في التصنيف في اتجاه معين، يمكن وضع التصنيف نفسه تحت المراقبة بدلا من وضعه "تحت مراقبة المعايير" لعكس التأثير المحتمل للمعايير الجديدة أو المعدّلة.

ستتم تسوية حالة "تحت مراقبة المعايير" بعد تطبيق المعايير الجديدة أو المعدّلة التي يجب إكمالها في غضون ستة أشهر من تاريخ نشر المعايير الجديدة أو المعدّلة.

تنطبق "تحت مراقبة المعايير" على التصنيفات الائتمانية الدولية الخاصة والعامة فقط. ولا تنطبق على التصنيفات الوطنية أو تصنيفات الدرجات غير الائتمانية أو الآراء الائتمانية أو خدمات تقييم التصنيف. لا تنطبق على التصنيفات التي حالتها "مسدّد بالكامل" أو "مستحق" أو "مسحوب" أو "غير مصنّف".

إزالة مراقبة المعايير

يمكن معالجة "تحت مراقبة المعايير" وإزالتها من خلال إجراء تصنيف لاحق مثل التثبيت أو الرفع أو التخفيض؛ بهذه الإجراءات، يتم أيضًا استيفاء متطلبات المراجعة السنوية.

في حالة عدم اتخاذ إجراء تصنيف، يمكن اتخاذ إجراء "إزالة مراقبة المعايير" إذا تم التقرير بأن التصنيف لن يتغير عند تطبيق المعايير الجديدة. لا يلي إجراء "إزالة مراقبة المعايير" الحد الأدنى من متطلبات فيتش لمراجعة الائتمان السنوية.

مراجعة تصنيف الاسترداد

التغيير في تصنيف استرداد خاص بإصدار.

ملاحظة

في الحالات التي يتم فيها إجراء تعديل لتصحيح تصنيف خاطئ تم نشره على موقع فيتش الإلكتروني نتيجة لخطأ كتابي، فسيتم تصحيح سجل التصنيف حسب الاقتضاء وتصنيفه على أنه "تصحيح التصنيف" مع ذكر الترخيص الذي تم فيه التصحيح.

إجراءات معدل التصنيف

تشمل معدلات التصنيف النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراقبة التصنيف.

قد تكون مراقبات التصنيف إيجابية أو سلبية (عندما يكون الاتجاه لإجراء تصنيف محتمل واضحًا) أو قيد التلّوّر (حيث قد يتم رفع التصنيف أو تخفيضه). لا تستبعد مراقبة التصنيفات إجراء تخفيض/رفع للتصنيف في الوقت نفسه، إذ قد يكون ذلك مناسبًا إذا كان احتمال حدوث انتقال متعدد الدرجات في التصنيف مرتفعًا. عادةً ما تظل المراقبة قائمة حتى يتضح ما إذا كان التطور سيحدث وما هي آثاره على التصنيف.

القيود

تنطبق القيود والمبادئ المبيّنة أعلاه في القسم **نبذة عن التصنيفات ودرجات التصنيف** وفي القسمين استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بـ **درجات التصنيف الائتماني** أيضًا على النظرة المستقبلية للتصنيفات ومراقبات التصنيف.

إجراءات التصنيفات ومراجعاتها**التعيين (تصنيف جديد)***

لقد تم تعيين تصنيف لمُصدر أو إصدار لم يتم تصنيفه من قبل.

النشر*

الإعلان العام المبدئي لتصنيف على الموقع الإلكتروني للوكالة، رغم أنه ليس بالضرورة أن يكون أول تصنيف تم تعيينه. يشير هذا الإجراء إلى وقت نشر تصنيف خاص سابق. في الحالات التي يتصادف فيها النشر مع تغيير في التصنيف، ستُنشر فيتش التصنيف الذي تم تغييره فقط. لن يتم نشر تاريخ التصنيف في الوقت الذي كان فيه التصنيف خاصًا.

التثبيتات*

تمت مراجعة التصنيف من دون إجراء أي تغيير فيه في هذا الإجراء. يجوز أن تتضمن تثبيّات التصنيفات أيضًا تثبيتًا للنظرة المستقبلية، أو تغييرًا فيها، عند استخدام نظرة مستقبلية.

رفع الدرجة*

لقد تم رفع درجة التصنيف.

تخفيض الدرجة*

لقد تم خفض درجة التصنيف.

المراجعة – عدم اتخاذ إجراء*

تمت مراجعة التصنيف من قبل لجنة التصنيف الائتماني دون إجراء أي تغيير في التصنيف أو النظرة المستقبلية. اعتبارًا من تاريخ المراجعة، قررت لجنة التصنيف الائتماني أنه لم يحدث تغيير يكفي لتبرير إجراء تصنيف جديد. سيتم نشر مثل هذه المراجعة على موقع الويب للوكالة، ولكن لن يتم إصدار بيان إجراء تصنيف.

مستحق* / مسدّد بالكامل

• "مستحق" – يُشار إليه بالرمز "NR". يُستخدم هذا الإجراء عند وصول إصدار إلى تاريخ الاسترداد وتوقف تغطية التصنيف. وهو يشير إلى أنه قد تم سداد إصدار تم تصنيفه سابقًا، لكن قد تكون الإصدارات الأخرى خاصة بالبرنامج نفسه (مصنفة أو غير مصنفة) لا تزال غير مسدّدة. تسهيلًا على المستثمرين، قد تُدرج فيتش أيضًا إصدارات ذات صلة بمُصدر مُصنّف أو معاملة مُصنفة ولم يتم تصنيفهما في القسم الخاص بها على صفحة الويب ذات الصلة بالمُصدر المعني أو المعاملة المعنية. سوف يُشار إلى هذه الإصدارات أيضًا بالرمز "NR".

• "مسدّد بالكامل" — يُشار إليه بالرمز "PIF". يشير هذا الإجراء إلى أنّه قد تم سداد إصدار بالكامل. في السندات المغطاة، يُستخدم "مسدّد بالكامل" فقط عند سداد كل إصدارات البرنامج.

مسترد مسبقًا*

يتم تعيينه لبعض إصدارات التمويل العام في الولايات المتحدة الطويلة الأجل بعد أن تقيّم فيتش ضمان الاسترداد.

مراجعة النظرة المستقبلية

يتم استخدام مراجعات النظرة المستقبلية (على سبيل المثال من النظرة المستقبلية المستقرة إلى الإيجابية) للإشارة إلى التغييرات في احتمالية انتقال التصنيف. في معاملات التمويل المهيكل، يجوز مراجعة النظرة المستقبلية بشكل مستقل عن المراجعة الكاملة للتصنيف الأساسي (مراجعة النظرة المستقبلية).

تفعيل عملية مراقبة التصنيف*

لقد تم وضع الإصدار أو المصدر في حالة مراقبة التصنيف النشطة.

الاحتفاظ بمراقبة التصنيف*

لقد تمت مراجعة الإصدار أو المصدر ولا يزال في حالة مراقبة التصنيف النشطة.

مراجعة مراقبة التصنيف*

لقد تغيرت حالة مراقبة التصنيف.

قيد المراجعة

ينطبق على التصنيفات التي قد تخضع لتغيير في الدرجة لا يتعلق بالتغييرات في جودة الائتمان الأساسية. سيكون الإجراء الأخير هو "تصنيف المراجعة".

يجب تسجيل إجراء التصنيف أو المراجعة ليتم اعتبار كل تصنيف في دورة مطلوبة ممثلًا لسياسة فيتش المتعلقة بعمر التصنيفات. لا تفي كل إجراءات التصنيف أو إجراءات البيانات أو التغييرات في معدلات التصنيف بهذا المطلب. يُشار إلى الإجراءات أو المراجعات التي تستوفي هذا المطلب بالرمز *.

إجراءات البيانات

تشير "إجراءات البيانات" إلى الإجراءات المتخذة بشأن المصدرين الفرديين أو الإصدارات الفردية التي تشير إلى تعيين تصنيف أو تغييره ولكنها لا توجي بأي تغيير في الجودة الائتمانية للكيان أو الإصدار.

تعزيز المراجعة

تمت إضافة أحد أشكال الدعم الائتماني التي تؤثر في رأي التصنيف أو إزالته.

تصنيف مراجعة قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات

لقد تم تحويل التصنيف طويل أو قصير الأجل للمصدر إلى تصنيف عدم قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات. يتم استخدام هذا الإجراء في الحالات التي لا يشير فيها التغيير إلى رفع الدرجة أو خفضها.

تصنيف المراجعة

لقد تم تعديل التصنيف لأسباب لا تتعلق بجودة الائتمان، على سبيل المثال، لعكس تطبيق درجة تصنيف جديدة. يتم استخدام هذا الإجراء أيضًا لتغييرات التصنيفات الوطنية المدفوعة فقط بإعادة معايرة جدول معادلة التصنيفات الوطنية.

تأكيدات التصنيفات

لقد تمت مراجعة التصنيف بناءً على طلب الكيان المصنّف أو ممثليه للتأكيد على أنه لن يكون هناك تأثير تصنيف من إجراء تغيير محدود مقترح لشروط محددة أو أحكام أو ظروف أخرى في ما يتعلق بكيان أو إصداراته أو معاملة. لا يمثل تأكيد التصنيف إجراء تصنيف. يتم تقديم تأكيدات التصنيفات وفق تقدير فيتش وحده ويمكن إرسال النتيجة من خلال خطاب تأكيد تصنيف و/أو بيان إجراءات غير تصنيفية.

مقاييس التصنيفات الائتمانية الدولية

تصف الأقسام التالية درجات التصنيف الائتماني (تلك التي تضم الرموز "AAA" و "D" و "F1" و "D") واستخدامها للمصدرين والالتزامات في أسواق الدين لتمويل الشركات والتمويل العام والمهيكل والبنية التحتية وتمويل المشروعات.

يجوز أن تستخدم فيتش معدلات التصنيف ضمن فئات التصنيف. يمكن إرفاق المعدّلين "+" أو "-" بتصنيف للإشارة إلى الحالة النسبية ضمن فئات التصنيف الرئيسية.

على سبيل المثال، لدى فئة التصنيف "AA" ثلاثة مستويات تصنيف خاصة بالدرجة ("AA+", "AA", "AA-"); كل منها مستوى تصنيف). لا تُضاف هذه اللواحق إلى تصنيفات "AAA" والتصنيفات الأقل من فئة "CCC". بالنسبة إلى فئة التصنيف القصير الأجل "F1"، يمكن إرفاق "+" بالنسبة إلى تصنيفات القدرة على الاستمرار، يمكن إرفاق المعدّلين "+" أو "-" بتصنيف للإشارة إلى الحالة النسبية ضمن الفئات من "aa" إلى "ccc". بالنسبة إلى تصنيفات الطرف المقابل المشتقة، يمكن إرفاق المعدّلين "+" أو "-" بالتصنيفات الواقعة ضمن فئات "AA(dcr)" إلى "CCC(dcr)".

ترتبط التصنيفات الائتمانية الدولية إما بالالتزامات بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية وفي كلتا الحالتين، تقوّم القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات باستخدام مقياس منطبق عالميًا. ومن ثمّ، فإنّ التصنيفات الدولية للعملة الأجنبية والعملة المحلية هي تقييمات قابلة للمقارنة دوليًا.

يقيس التصنيف الدولي للعملة المحلية احتمال السداد بعملة الجهة القضائية التي يقيم فيها المصدر، وبذلك لا يأخذ في الحسبان المخاطر المتمثلة في أنه لن يكون من الممكن تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو إجراء تحويلات بين الجهات القضائية السيادية (مخاطر التحويل وقابلية التحويل).

سيتم تعيين تصنيف دولي للعملة المحلية في الحالات التي يتم فيها تقييم الإصدار الأساسي بالعملة المحلية، لكن يجب أن تسمح الشروط والأحكام بالسداد/التسوية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد وقت السداد. تتضمن الأمثلة سندات الإيداع العالمي وسندات ماسالا.

علاوة على ذلك، تراعي تصنيفات العملة الأجنبية الملف التعريفي للمصدر أو السند بعد معالجة مخاطر التحويل وقابلية التحويل. تتجلى هذه المخاطر عادة للبلدان المختلفة من خلال سقف التصنيف القطري الذي يحدد أقصى حد لتصنيفات العملة الأجنبية لمعظم، وليس كل، المصدرين داخل بلد معين.

إلى جانب مخاطر التحويل وقابلية التحويل، يمكن أن تكون هناك فروق بين تصنيفات العملة المحلية وتصنيفات العملة الأجنبية للمصدر بهدف التمييز بين الخطر بعدم الوفاء بالالتزامات في ما يخص الالتزامات بالعملة المحلية والالتزامات بالعملة الأجنبية.

سيتم تعيين تصنيف العملة الأجنبية في الحالات التي يتم فيها تقييم الإصدار بالعملة المحلية أو بمكافئ العملة المحلية، لكن يلزم سداد أصل المبلغ و/أو الفائدة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد وقت السداد.

في الحالات التي لا يتم فيها وصف التصنيف بشكل صريح ما إذا كان بالعملة المحلية أو الأجنبية في بيان إجراءات التصنيف ذي الصلة، ينبغي أن يفترض القارئ أنّ التصنيف هو تصنيف عملة أجنبية (أي أنّ التصنيف ينطبق على كل عملات الالتزام القابلة للتحويل).

تصنيفات قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات

يتم تعيين تصنيفات قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات بشكل عام للكيانات المصنّفة في عدة قطاعات، بما في ذلك الشركات المالية وغير المالية والجهات السيادية وشركات التأمين وبعض القطاعات ضمن التمويل العام. يتم أيضًا تعيين تصنيفات عدم وفاء المصدر بالالتزامات لبعض الكيانات أو الشركات ضمن البنية التحتية العالمية وتمويل المشروعات والتمويل العام. تعيّر تصنيفات قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات عن رأي حول القابلية النسبية لكيان لعدم الوفاء بالالتزامات، بما في ذلك عن طريق تبادل الديون المتعثرة، في ما يخص الالتزامات المالية. تكون مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات العتية التي يتناولها تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات بشكل عام هي تلك الخاصة بالالتزامات المالية التي يعكس عدم سدادها الفشل غير المُعالج لهذا الكيان على النحو الأمثل. ومن ثمّ، تتناول تصنيفات قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات أيضًا القابلية النسبية للإفلاس أو الحراسة الإدارية أو المفاهيم المشابهة.

بصورة إجمالية، توفر تصنيفات قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات تصنيفًا ترانشيًا للمصدرين استنادًا إلى رأي الوكالة حول قابليتهم النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات، ولا توفر توقعًا لنسبة مئوية معينة من احتمال عدم الوفاء بالالتزامات.

AAA: أعلى جودة ائتمانية

تشير التصنيفات "AAA" إلى أدنى توقع لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات. ويتم تعيينها فقط في حالات القدرة القوية بصورة استثنائية على سداد الالتزامات المالية. ومن غير المرجح أن تتأثر هذه القدرة سلبًا من الحوادث المتوقعة.

وهذا قد يتضمن:

- عدم الوفاء بالتزامات السداد بشكل انتقائي لفئة أو عملة دين معينة؛
- أو الانقضاء غير المعوّض لأي فترة سماح أو فترة تعويض أو فترة تساهل أصلية في عدم الوفاء بالتزامات منطبقة بعد عدم الوفاء بالتزامات السداد لقرض بنكي أو أداة أسواق رأس المال أو أي التزام مالي كبير آخر.

D: عدم الوفاء بالتزامات

تشير التصنيفات "D" إلى مُصدر ترى فيتش أنه بدأ بإجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسمي آخر لحل الشركة أو قد توقف عن العمل بخلاف ذلك ولا يزال الدين مستحقًا.

لا يتم تعيين تصنيفات عدم الوفاء بالتزامات استشرافيًا للكيانات أو التزاماتها: في هذا السياق، لن يُعدّ عدم سداد أداة تحتوي على ميزة تأجيل أو فترة سماح بشكل عام عدم وفاء بالتزامات حتى انتهاء فترة التأجيل أو السماح، ما لم يكن عدم الوفاء بالتزامات بخلاف ذلك عائداً إلى الإفلاس أو أي ظرف مماثل آخر أو إلى تبادل للديون المتعثرة.

في كل الحالات، يعكس تعيين تصنيف عدم الوفاء بالتزامات رأي الوكالة في ما يتعلق بفئة التصنيف الأكثر ملاءمة بما يتماشى مع بقية تصنيفاتها، وقد يختلف عن تعريف عدم الوفاء بالتزامات بموجب شروط الالتزامات المالية للمُصدر أو الممارسة التجارية المحلية.

AA: جودة ائتمانية عالية للغاية

تشير التصنيفات "AA" إلى توقعات مخاطر منخفضة للغاية في ما يتعلق بعدم الوفاء بالتزامات. وهي تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: جودة ائتمانية عالية

تشير التصنيفات "A" إلى توقعات مخاطر منخفضة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالتزامات. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية. وقد تكون هذه القدرة مع ذلك أكثر عرضة للتأثر بالظروف التجارية أو الظروف الاقتصادية المعاكسة من التصنيفات الأعلى.

BBB: جودة ائتمانية جيدة

تشير التصنيفات "BBB" إلى أنّ التوقعات المتعلقة بمخاطر عدم الوفاء بالتزامات منخفضة حاليًا. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف هذه القدرة.

BB: المضاربة

تشير التصنيفات "BB" إلى وجود قابلية مرتفعة للتعرض لمخاطر عدم الوفاء بالتزامات، ولا سيما في حالة حدوث تغييرات معاكسة في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت؛ مع ذلك، ثمة مرونة تجارية أو مالية تدعم تلبية الالتزامات المالية.

B: مستوى مرتفع من المضاربة

تشير التصنيفات "B" إلى وجود مخاطر مادية كبيرة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالتزامات مع وجود هامش محدود من السلامة. وعلى الرغم من الوفاء بالتزامات المالية في الوقت الحالي، فإن القدرة على الاستمرار في السداد مُعرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

CCC: مخاطر ائتمانية كبيرة

هامش الأمان محدود جداً. يُعدّ عدم الوفاء بالتزامات احتمالاً حقيقياً.

CC: مستويات مرتفعة للغاية من المخاطر الائتمانية

يبدو حدوث أحد أشكال عدم الوفاء بالتزامات أمراً محتملاً.

C: على وشك عدم الوفاء بالتزامات

لقد بدأت عملية عدم الوفاء بالتزامات أو عملية شبيهة بها أو بالنسبة إلى أداة تمويل مغلقة، فإنّ القدرة على السداد ضعيفة بشكل لا رجعة فيه. تشمل الظروف التي تشير إلى تعيين تصنيف من الفئة "C" المُصدر:

- دخول المُصدر في فترة سماح أو تعويض عقب عدم سداد التزام مالي كبير.
- الإعلان الرسمي من قبل المُصدر أو وكيله عن تبادل الديون المتعثرة.
- وأداة تمويل مغلقة تكون فيها القدرة على السداد منخفضة بشكل لا رجعة فيه بحيث لا يُتوقع سداد الفائدة و/أو أصل الالتزامات بالكامل خلال مدة المعاملة؛ مع ذلك، لا يكون عدم الوفاء بالتزامات السداد وشيكًا.

RD: عدم الوفاء بالتزامات المقيّد

تشير التصنيفات "RD" إلى مُصدر ترى فيتش أنه شهد ما يلي:

- عدم وفاء غير معوّض بالتزامات السداد أو تبادل للديون المتعثرة في ما يتعلق بسند أو قرض أو التزام مالي كبير آخر، إنما
- لم يبدأ بإجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسمي آخر لحل الشركة،
- ولم يتوقف عن العمل بخلاف ذلك.

تبادل الديون المتعثرة

سيتم اعتبار عرض التبادل بمثابة تبادل للديون المتعثرة إذا كان هناك تخفيض جوهري من حيث الشروط مقارنة بالشروط التعاقدية الأصلية، وإذا كان التبادل يهدف تجنب الإفلاس، أو إعسار مماثل أو إجراءات تدخل، أو حالة تقليدية بعدم الوفاء بالتزامات الدفع. يتم شرح كيفية تطبيق التصنيفات لدى حدوث تبادل للديون المتعثرة بشكل أكبر في المعايير ذات الصلة.

التصنيفات القصيرة الأجل المعينة للمُصدرين والالتزامات

يستند التصنيف القصير الأجل للمُصدر أو الالتزام في كل الحالات إلى القابلية القصيرة الأجل لعدم وفاء الكيان المصنّف بالالتزامات ويرتبط بالقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية وفقاً للمستندات التي تحكم الالتزام ذي الصلة. يمكن تعديل تصنيفات الودائع القصيرة الأجل لمراعاة شدة الخسارة. يتم تعيين تصنيفات قصيرة الأجل للالتزامات التي يُعدّ استحقاقها الأولي "قصير الأجل" استناداً إلى ما هو مُتعارف عليه في السوق. عادة، يعني هذا إطاراً زمنياً يصل إلى 13 شهراً للالتزامات المؤسسية والسيادية والهيكلية، ويصل إلى 36 شهراً للالتزامات في أسواق التمويل العام في الولايات المتحدة.

F1: أعلى جودة ائتمانية قصيرة الأجل

يشير إلى أقوى قدرة متأصلة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب؛ قد يُضاف "+" للإشارة إلى أي ميزة ائتمانية قوية بصورة استثنائية.

F2: جودة ائتمانية قصيرة الأجل جيدة

قدرة متأصلة جيدة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب.

F3: جودة ائتمانية قصيرة الأجل متوسطة

تكون القدرة المتأصلة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب كافية.

B: جودة ائتمانية قصيرة الأجل مضاربة

الحد الأدنى للقدرة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى زيادة القابلية للتعرض لتغيرات معاكسة على المدى القصير في الظروف المالية والاقتصادية.

C: مخاطر مرتفعة من عدم الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل

يُعدّ عدم الوفاء بالالتزامات احتمالاً حقيقياً.

RD: عدم الوفاء بالالتزامات المقيّد

يشير إلى كيان قد أظهر عدم وفاء بالالتزامات في ما يخص واحداً أو أكثر من التزاماته المالية، على الرغم من استمراره بالوفاء بالالتزامات المالية الأخرى. ينطبق عادة على تصنيفات الكيانات فقط.

D: عدم الوفاء بالالتزامات

يشير إلى حالة عدم وفاء بالالتزامات واسعة النطاق لكيان ما أو عدم وفاء بالالتزامات في ما يخص التزاماً قصير الأجل.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

على سبيل المثال "aaa" بدلاً من "AAA". قد توفر المعايير ذات الصلة معلومات إضافية حول الاعتبارات العادية / غير العادية.

سقف التصنيف القطري

يتم التعبير عن سقف التصنيف القطري باستخدام رموز درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية طويلة الأجل الخاصة بالمصدر، وهو يرتبط بالجهات القضائية السيادية المصنفة أيضاً من قبل فيتش باستخدام درجات تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات. وهو يعكس تقدير الوكالة لمخاطر فرض ضوابط على رأس المال والصرف من قبل السلطات السيادية التي تمنع قدرة القطاع الخاص على تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية ونقلها إلى الدائنين غير المقيمين أو تعريضها بشكل كبير – مخاطر التحويل وقابلية التحويل. وهو ليس تصنيفاً، إنما هو تعبير عن الحد الأقصى لتصنيفات المصدر بالعملة الأجنبية لمعظم، لكن ليس جميع، المصدرين في بلد معين. وقد يؤدي عادةً التدخل من خلال الضوابط التي تفرضها الحكومة على رأس المال أو العملة لمنع المصدر من تسديد، بشكل كامل، السندات العابرة للحدود والتي يحتفظ بها المستثمرون داخل الحدود وخارجها، إلى عدم الوفاء بالالتزامات التحويل وقابلية التحويل.

مخاطر التدخل الأخرى وعدم الوفاء بالالتزامات

إن طريقة تعاملنا مع عدم الوفاء بالالتزامات السداد في إطار مختلف أشكال مخاطر التدخل قد تميز بين تصنيفات الأدوات والمصدرين.

العقوبات

تشكل التدخلات ذات الصلة بالعقوبات خطر حدث ينشأ عادة لأسباب جغرافية سياسية قد تكون مرتبطة قليلاً أو غير مرتبطة بتأثراً بقابلية عدم الوفاء بالالتزامات السيادية المتوقعة سابقاً، وبالتالي فهي تقع خارج إطار مناهجنا الأخرى لربط المخاطر القطرية بحالات عدم وفاء الملتزم بالالتزامات. ويمكن فرض العقوبات على المصدرين أو المستثمرين، وعلى المقيمين أو غير المقيمين، وعلى مختلف أجزاء سلسلة الدفع، ما يشكل وضعاً أكثر تعقيداً من حالات عدم الدفع التقليدية، لاسيما نظراً لأن فيتش لا تصنف لتمييز سلوك الدائنين أو تجربتهم. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تلي حالة عدم الدفع غير المرتبطة بأي عقوبة الحد المفاهيمي لعدم وفاء المصدر بالالتزامات في حالة الفشل غير المُعالج من جانب الكيان المصدر.

نتيجة لذلك، قد يؤدي أي تعثر في العقوبات إلى جعلنا نعين تصنيفات بمستوى عدم الوفاء بالالتزامات فقط للأدوات الفردية المتعثرة، من دون تغيير تصنيف المصدر إلى عدم الوفاء بالالتزامات. إذا كانت العقوبات تطل فقط بعض دائي الأدوات، فقد يتم تصنيف الأداة أيضاً فوق مستوى عدم الوفاء بالالتزامات. وحتى في حال عدم تخفيض تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات ذي الصلة إلى مستوى عدم الوفاء بالالتزامات، لا يزال بالإمكان تخفيضه لعكس الضغط المالي المتزايد المرتبط بعملية فرض العقوبات.

التدخل الحكومي المحلي

في حال منع أي مُصدر من سداد سندات المحلية بواسطة السلطات المحلية التي يخضع لها، فقد يؤدي ذلك إلى تعثر في قدرته المالية على الدفع، وقد يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الأدوات والمصدر.

الدفعات المقيدة

حيث يتم منع سداد المصدر للسندات المحلية (أي بالعملة المحلية) عن طريق تحويلها أكثر (مثل سدادها إلى حسابات محلية يمكن الوصول إليها إنما مقيدة)، قد لا يكون هناك أي عدم وفاء بالالتزامات من جانب الأداة، أو المصدر، مع أنخ قد يتم تخفيض درجة تصنيفهما إلى مستوى درجة مضاربة منخفضة ليعكس الضغط المالي والصعوبات التي تتم مواجهتها من حيث السيولة في البيئة.

تغيير قيمة العملات أو الالتزامات

سيتم اعتبار أي قانون يتم سنه ويغير قيمة العملة أو يؤثر سلباً على مبلغ الدفعات الواجبة السداد و/أو عملتها (حيث لم يكن ذلك خياراً وارداً في الشروط الأصلية للدين) كأنه عدم وفاء بالالتزامات من جانب كل من المصدر والأداة حيثما تتأثر أي دفعة لاحقة، إلا في حال لم تعد العملة موجودة.

جدول توافق التصنيفات

التصنيف طويل الأجل	التصنيف قصير الأجل
AAA	F1+
AA+	F1+
AA	F1+
AA-	F1+
A+	F1+ أو F1
A	F1+ أو F1
A-	F1 أو F2
BBB+	F1 أو F2
BBB	F2 أو F3
BBB-	F3
BB+	B
BB	B
BB-	B
B+	B
B	B
B-	B
CCC+/CCC/CCC-	C
CC	C
C	C
RD/D	RD/D

المصدر: فيتش للتصنيف

العلاقة بين التصنيفات قصيرة الأجل والتصنيفات طويلة الأجل

تكون مخاطر الائتمان التي تحرك التصنيف الطويل الأجل والتصنيف القصير الأجل مرتبطة إنما مختلفة عن بعضها. وقد يكون لدى بعض المصدرين ملف ائتماني قصير الأجل أقوى بكثير مما يشير إليه التصنيف الطويل الأجل. من غير المرجح أن يكون لبعض العوامل الطويلة الأجل مثل الإستراتيجية تأثير مباشر على عدم الوفاء بالالتزامات. على العكس من ذلك، يمكن أن يكون لعوامل مثل السيولة تأثير كبير على الأداء قصير الأجل، وبالتالي تكتسب ترجيحاً أكبر في التصنيف القصير الأجل.

يبين الجدول في الهامش أعلاه العلاقات النموذجية بين التصنيف الطويل الأجل والتصنيف القصير الأجل. كلاهما مرتبطان، ولكن عند بعض مستويات معينة من التصنيف الطويل الأجل ("A+" إلى "BBB")، يمكن تعيين أكثر من تصنيف قصير الأجل. يكون أقل التصنيفين قصيري الأجل المشار إليهما في الجدول هو الخط الأساسي. يتم تحديد ما إذا كان المصدر يحقق الأعلى من تصنيفين محتملين قصيري الأجل من قبل فرق التحليل مع الإشارة إلى عوامل خاصة بالقطاع، مثل السيولة. ترد التفاصيل في المعايير ذات الصلة.

إن جدول توافق التصنيفات موفر للتوجيه فقط. قد تختلف التصنيفات الفعلية المعيّنة عن هذا التوافق بما يتفق مع المعايير المستخدمة من قبل مجموعات التصنيف الفردية، عند الاستحقاق وفقاً للتحليل.

الملف الائتماني المستقل

يقيس الملف الائتماني المستقل القابلية الجوهرية لعدم الوفاء بالالتزامات للمصدر من دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات غير العادية (سواء الدعم أو التدخل) على الملف الائتماني بسبب العلاقة مع الأطراف ذات الصلة وجودة الائتمان الخاصة بها. يعتبر التأثير العادي من الكيانات ذات الصلة جزءاً من الملف الائتماني المستقل، بينما لا يتم أخذ التأثير غير العادي في الاعتبار في الملف الائتماني المستقل، ولكنه ينعكس في التصنيف. لا تُعد الملفات الائتمانية المستقلة تصنيفات ائتمانية، ولكنها تعبر عن مكون رئيسي في تحليل التصنيف. يتم التعبير عن الملفات الائتمانية المستقلة باستخدام مقياس التصنيف الدولي ولكن باستخدام الأحرف الصغيرة،

الإجراءات في المحاكم

في حال أدى أي إجراء في المحكمة إلى تجميد دفعة كان مُصدر قد باشر بها (بافتراض أن التجميد يؤثر في الدفعة كاملة، وبالتالي في جميع الدائنين على حد سواء في ما يتعلق بتلك الدفعة)، فسوف يشكل إجراء المحكمة عادة حالة عدم وفاء بالالتزامات الأداة. ولن يشكل حالة عدم وفاء بالالتزامات من جانب المُصدر إلا إذا تبين من السياق الباقي أن حالة عدم الوفاء بالالتزامات هذه تشكل أيضاً فشلاً غير مُعالج من جانب ذلك الكيان. مع ذلك، حتى في حال عدم تخفيض تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات ذي الصلة إلى مستوى عدم الوفاء بالالتزامات، لا يزال بالإمكان تخفيضه لعكس الضغط المالي المتزايد.

اعتبارات أخرى تتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات

يشير المصطلح "حالة عدم الوفاء بالالتزامات الفنية" إلى حدث عدم وفاء بالالتزامات بما يتماشى مع شروط الالتزامات المالية للمُصدر، إنما لا يؤدي إلى حالة عد وفاء بالالتزامات بموجب تعريفات فيتش للتصنيفات.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

تصنيفات الاسترداد

يتم تعيين تصنيفات الاسترداد لمجموعة محددة من الأدوات المالية الفردية والالتزامات الفردية، كما يتم تعيينها في معظم الأحيان لالتزامات المُصدرين الفردية الذين تكون تصنيفاتهم لقدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات في فئات درجة المضاربة.

من بين العوامل التي تؤثر في معدلات استرداد الأدوات المالية الضمانات والأقدمية بالنسبة إلى الالتزامات الأخرى في هيكل رأس المال (حيثما يقتضي الأمر) والقيمة المتوقعة للشركة أو الضمانات الأساسية المتعثرة.

تستند درجة تصنيف الاسترداد إلى خصائص الاسترداد النسبية المتوقعة لأي التزام عند معالجة حالة عدم وفاء بالالتزامات أو الهبوط من الإعسار أو عقب التصفية أو إنهاء الملتزم أو ضمانته المرتبطة.

تصنيفات الاسترداد هي مقياس ترتيبي، ولا تحاول أن تتوقع على وجه الدقة أي مستوى معيناً من مستويات الاسترداد. كمبدأ توجيهي في تطوير تقييمات التصنيف، تستخدم الوكالة نطاقات استرداد نظرية واسعة في نهج تصنيفاتها استناداً إلى المتوسطات التاريخية والرأي التحليلي، ولكن قد تحيد الاسترداد الفعالية لأداة مالية محددة عن المتوسطات التاريخية بشكل كبير.

RR1: احتمالات استرداد مهين في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR1" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 91%-100% من أصل المبلغ الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR2: احتمالات استرداد عظيم في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR2" بخصائص تتوافق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 71%-90% من أصل المبلغ الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR3: احتمالات استرداد جيد في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR3" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 51%-70% من أصل المبلغ الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR4: احتمالات استرداد متوسطة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR4" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 31%-50% من أصل المبلغ الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR5: احتمالات استرداد دون المتوسط في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR5" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 11%-30% من أصل المبلغ الحالي والفائدة ذات الصلة.

RR6: احتمالات استرداد ضعيف في حالة عدم الوفاء بالالتزامات

تتمتع الأدوات المالية المُصنّفة في فئة "RR6" بخصائص تتسق مع الأدوات المالية التي تسترد عادة 0%-10% من أصل المبلغ الحالي والفائدة ذات الصلة.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الآراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات الاسترداد.

تصنيفات الالتزامات طويلة الأجل

تصنيفات الالتزامات – احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات والخسارة

تتناول تصنيفات الأدوات المالية الفردية أو الالتزامات المالية لمُصدر¹ مؤسسي مالي وغير مالي القابلية النسبية لجهة سيادية أو مؤسسة عابرة للحدود لعدم الوفاء بالالتزامات بمقياس ترتيبي. يتم أيضاً تضمين إجراء استرداد في حالة عدم الوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بهذا الالتزام في تقييم التصنيف.

تفترض العلاقة بين درجة المُصدر ودرجة الالتزام استرداداً تاريخياً عالياً متوسطاً. يمكن أن تُعَيَّن للالتزامات الفردية تصنيفات أعلى أو أقل من أو مماثلة لتصنيف المُصدر أو تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات لهذا الكيان، استناداً إلى ترتيبها النسبي أو القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات أو استناداً إلى تصنيفات الاسترداد الصريحة.

نتيجة لذلك، يتم تعيين للالتزامات الكيانات الفردية، كالشركات، تصنيفات أعلى أو أقل من أو بالمستوى نفسه كتصنيفات المُصدر أو تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات لذلك الكيان، باستثناء تصنيفات التزام المدين المتملك غير المستندة إلى تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات، والشرائح ذات الأولوية لشهادات ائتمان المعززة، والتي تُعدّ تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات الخاصة بها عوامل ثانوية يُعتمد عليها، بحيث إن فيتش تركز في المقام الأول على حماية الهيكلية والضمان والحماية القانونية.

في الطرف الأدنى من درجات التصنيفات، تنشر فيتش تصنيفات الاسترداد الصريحة في العديد من الحالات لإكمال تصنيفات المُصدر والالتزام.

AAA: أعلى جودة ائتمانية

تشير التصنيفات "AAA" إلى أدنى توقع للمخاطر الائتمانية. ويتم تعيينها فقط في حالات القدرة القوية بصورة استثنائية على سداد الالتزامات المالية. ومن غير المرجح أن تتأثر هذه القدرة سلباً من الحوادث المتوقعة.

AA: جودة ائتمانية عالية للغاية

تشير التصنيفات "AA" إلى توقعات مخاطر ائتمانية منخفضة للغاية. وهي تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: جودة ائتمانية عالية

تشير التصنيفات "A" إلى توقعات مخاطر ائتمانية منخفضة. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية. وقد تكون هذه القدرة مع ذلك أكثر عرضة للتأثر بالظروف التجارية أو الظروف الاقتصادية المعاكسة من التصنيفات الأعلى.

¹ تنطوي تصنيفات التزامات المدين المتملك على توقع بالسداد الكامل (راجع معايير تصنيف المدين المتملك).

BBB: جودة ائتمانية جيدة

تشير التصنيفات "BBB" إلى التوقعات المتعلقة بمخاطر ائتمانية منخفضة حاليًا. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف هذه القدرة.

BB: المضاربة

تشير التصنيفات "BB" إلى وجود قابلية مرتفعة للتعرض لمخاطر ائتمانية، ولا سيما في حالة حدوث تغييرات معاكسة في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت؛ مع ذلك، قد تُتاح بدائل تجارية أو مالية للوفاء بالالتزامات المالية.

B: مستوى مرتفع من المضاربة

تشير التصنيفات "B" إلى وجود مخاطر ائتمانية كبيرة.

CCC: مخاطر ائتمانية كبيرة

تشير التصنيفات "CCC" إلى وجود مخاطر ائتمانية كبيرة.

CC: مستويات مرتفعة للغاية من المخاطر الائتمانية

تشير التصنيفات "CC" إلى مستويات مرتفعة للغاية من المخاطر الائتمانية.

C: مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من المخاطر الائتمانية

تشير التصنيفات "C" إلى مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من مخاطر الائتمان.

ترتبط تصنيفات التزامات تمويل الشركات بتصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات (أو أحيانًا بتصنيفات قدرة البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على الاستمرار) (1) من خلال توقعات الاسترداد، بما في ذلك ما يشار إليه غالبًا بتصنيفات الاسترداد التي يتم تعيينها في حالة المُصدرين ذوي درجة المضاربة المنخفضة، و (2) للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية تقييم لمخاطر عدم الأداء بالنسبة إلى المخاطر المبيّنة في تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات أو تصنيف القدرة على الاستمرار (على سبيل المثال في ما يتعلق ببعض الأدوات المالية الهجينة).

للاطلاع على التفاصيل، يُرجى مراجعة قسم [تصنيفات الاسترداد](#). بالنسبة إلى الالتزامات العاملة، توضح تصنيفات الالتزامات مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات بما في ذلك تأثير الاسترداد المتوقعة في المخاطر الائتمانية في حالة عدم وفاء بالالتزامات.

إذا كانت تصنيفات الالتزامات أعلى من تصنيفات المُصدر، فإن هذا يشير إلى توقعات استرداد فوق المتوسط في حالة عدم الوفاء بالالتزامات. إذا كانت تصنيفات الالتزامات أقل من تصنيفات المُصدر، فإن هذا يشير إلى استرداد متوقعة منخفضة في حالة عدم وفاء بالالتزامات.

يمكن أيضًا أن ترتبط التصنيفات في الفئات "CCC" و"CC" و"C" بالالتزامات أو المُصدرين الذين يكونون في حالة عدم الوفاء بالالتزامات. في هذه الحالة، لا يبدي التصنيف رأيًا حول مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات، إنما يعكس توقعات الاسترداد فحسب.

يُلخّص الجدول أدناه التفسيرات المحتملة لتصنيفات الالتزامات ذات درجة المضاربة المنخفضة في تمويل الشركات، والتي تختلف باختلاف الالتزامات العاملة وغير المؤدية أو باختلاف المُصدرين. لا ينطبق الجدول أدناه على تصنيفات الإصدار الخاصة بالمدن الممتلك.

² للمزيد من المعلومات حول أحداث التخلف عن السداد للجهات السيادية، يُرجى الرجوع إلى تقرير [معايير تصنيف الجهات السيادية](#).

تصنيفات الأدوات لمجموعات من المُصدرين المصنفين بتصنيفات قدرة المُصدر

على الوفاء بالالتزامات وتصنيفات الاسترداد

تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل للمُصدرين المتعثرين والمتخلفين عن السداد								
C/RD/D	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	
CCC	CCC+	B-	B	B+	BB-	BB	BB+	RR1
CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	BB-	BB	RR2
CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	BB-	RR3
C	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	B+	RR4
C	C	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	B	RR5
C	C	C	CC	CCC-	CCC	CCC+	B-	RR6

IDR – تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات. RR – تصنيفات الاسترداد.
ملاحظة: يفترض غياب مخاطر عدم الأداء المتزايدة في تصنيف الأدوات مقارنة بتصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات.
المصدر: فيتش للتصنيف

بالنسبة إلى التزامات المُصدرين المؤسسين غير الماليين الذين لديهم أكثر من أداة بتصنيف استرداد RR6، يمكن تصنيف الأدوات ذات الميزات التعاقدية/الهيكليّة الأضعف نسبيًا ضمن هذه الفئة بدرجة واحدة أقل مما يقترحه الجدول أعلاه. على سبيل المثال، إذا كان تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات مُصدر مؤسسي غير مالي هو "B+" ولديه التزامان أو أكثر بتصنيف استرداد "RR6" يختلف من حيث الميزات التعاقدية/الهيكليّة، يمكن تصنيف الأدوات الأضعف في فئة "CCC+". لا يُجرى هذا الفارق إلا في حالة كانت تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات عند المستوى "CCC" وما فوقها.

لا يتم عادةً تعيين للالتزامات المتعثرة للجهات السيادية² وتمويل الشركات تصنيفات "RD" أو "D"، إنما تُصنّف في الفئات "CCC" إلى "C" بدلاً من ذلك. حسب احتمالات الاسترداد الخاصة بها والخصائص الأخرى ذات الصلة.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة [استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية](#).

تصنيفات الالتزامات – احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات فقط

تراعي تصنيفات التزامات التمويل العام، والالتزامات البنية التحتية وتمويل المشروعات على المقياس طويل الأجل، والالتزامات تمويل الصندوق والتمويل المهيكل القابلة للنسبية لعدم الوفاء بالالتزامات فقط³.

في حالات محدودة في التمويل العام في الولايات المتحدة، حيث يقدم الفصل 9 من قانون الإفلاس احتمالات عالية بشكل موثوق به للاسترداد الهائي للالتزامات الحكومية المحلية التي تنتفع من الحجز القانوني على العائدات، تعكس فيتش ذلك في تصنيف للأدوات المالية يحتوي على درجات تصنيف محدودة فوق تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات. يمكن أن تنعكس توقعات الاسترداد أيضًا في تصنيف الأدوات المالية في الولايات المتحدة أثناء انتظار إجراء الإفلاس بموجب القانون في حالة وجود رؤية كافية لاحتمالات الاسترداد الممكنة.

يتم تعيين تصنيفات الاسترداد فقط للالتزامات البنية التحتية وتمويل المشروعات بهدف الإشارة إلى توقعات الاسترداد المحتملة عند الطلب. ويتم تقييمها بالتوازي مع تصنيفات الأدوات، ولا تؤثر عادةً في تصنيفات الالتزامات التي تظل مرتكزة على قابلية عدم الوفاء بالالتزامات.

³ قد ينطوي عدد قليل من تصنيفات الالتزامات الفردية بصورة استثنائية على ميزات الاسترداد؛ وفي هذه الحالة، يتم ذكر تضمين الاسترداد بالتفصيل في بيانات إجراءات التصنيف المرفقة.

ملاحظة

يمكن استرداد الالتزامات مسبقاً في التمويل العام في الولايات المتحدة، حيث توضع أموال كافية للوفاء بمتطلبات الالتزامات المعنية في حساب الضمان. عندما يتم الاحتفاظ بتصنيفات الالتزامات استناداً إلى صناديق السندات المعلقة وعناصرها الهيكلية، تُضاف اللاحقة "pre" إلى التصنيفات (على سبيل المثال "AApre" و "AA+pre").

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعينة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

عدم الوفاء بالالتزامات التمويل المهيكل

عادةً ما يشير عدم الوفاء بالالتزامات الوشيك، المُصنّف بالفئة "C"، إلى الوقت الذي يعلن فيه المُصدر عن عدم الوفاء بالالتزامات السداد ويكون أمراً حتمياً. قد يكون ذلك، على سبيل المثال، حين يُفوّت المُصدر الموعد المحدد للسداد، لكن (كما هو الحال بالعادة) لديه فترة سماح يمكنه خلالها معالجة عدم الوفاء بالالتزامات السداد. ثمة بديل آخر وهو حين يعلن المُصدر رسمياً عن تبادل الديون المتعثرة، لكن لا يزال تاريخ التبادل بعد عدة أيام أو أسابيع في المستقبل القريب.

علاوة على ذلك، في معاملات التمويل المهيكل، حيث يشير التحليل إلى انخفاض قيمة أداة ما بشكل لا رجعة فيه بحيث يصبح من غير المتوقع سداد الفائدة و/أو أصل المبلغ بالكامل وفقاً لشروط مستندات الالتزام خلال فترة المعاملة، لكن يكون عدم الوفاء بالالتزامات السداد وفقاً لشروط المستندات غير وشيك، سيتم عادة تصنيف الالتزام في الفئة "C".

خفض قيمة التمويل المهيكل

عندما تشهد أداة خفضاً غير طوعي ولا رجعة فيه، برأي الوكالة، لقيمة أصل المبلغ (أي بخلاف استهلاك الدين والتسبب بخسائر للمستثمر)، سيتم تعيين تصنيف ائتماني من الفئة "D" للأداة. وعندما ترى الوكالة أن الخفض قد يكون مؤقتاً (وقد تُعوّض الخسائر مرة أخرى في المستقبل إذا تحسن الأداء)، عندئذٍ سيتم عادة تعيين تصنيف ائتماني من الفئة "C". إذا تراجع الخفض في وقت لاحق، فسُيُرفع التصنيف الائتماني إلى مستوى مناسب لتلك الأداة. في حال اعتُبر الخفض غير قابل للتراجع لاحقاً، فسُيُخفض التصنيف الائتماني إلى الفئة "D".

ملاحظة

في حالة التمويل المهيكل، في حين أن التصنيفات لا تعالج شدة الخسارة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزام المصنّف، يتم عادة، مع ذلك، تضمين افتراضات شدة الخسارة المتعلقة بالأصول الأساسية كجزء من التحليل. تُستخدم افتراضات شدة الخسارة للحصول على مجموعة التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الالتزام المصنّف.

تشير اللاحقة "sf" إلى إصدار يمثل معاملة تمويل مهيكل.

احتمالية تصنيفات المطالبات

بدلاً من إبداء الرأي بشأن احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات المالية، فإن احتمالية تصنيفات المطالبات تتناول إمكانية تقديم مطالبة من قبل مشتري الحماية بموجب مقايضة تقصير ائتماني غير مُؤمّلة. ينطوي التحليل على تقييم توقعات الخسائر المؤكدة المرتبطة بمستوى تصنيف معين، ما يسمح بتعيين رأي التصنيف إلى مقايضة التقصير الائتماني استناداً إلى مبلغ تغطية الخسارة.

AAA: أعلى جودة ائتمانية

تشير التصنيفات "AAA" إلى أدنى توقع لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات. ويتم تعيينها فقط في حالات القدرة القوية بصورة استثنائية على سداد الالتزامات المالية. ومن غير المرجح أن تتأثر هذه القدرة سلباً من الحوادث المتوقعة.

AA: جودة ائتمانية عالية للغاية

تشير التصنيفات "AA" إلى توقعات مخاطر منخفضة للغاية في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وهي تشير إلى قدرة قوية للغاية على سداد الالتزامات المالية. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: جودة ائتمانية عالية

تشير التصنيفات "A" إلى توقعات مخاطر منخفضة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية. وقد تكون هذه القدرة مع ذلك أكثر عرضة للتأثر بالظروف التجارية أو الظروف الاقتصادية المعاكسة من التصنيفات الأعلى.

BBB: جودة ائتمانية جيدة

تشير التصنيفات "BBB" إلى أنّ التوقعات المتعلقة بمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات منخفضة حالياً. وتُعدّ القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية السلبية إلى إضعاف هذه القدرة.

BB: المضاربة

تشير التصنيفات "BB" إلى وجود قابلية مرتفعة للتعرض لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات، ولا سيما في حالة حدوث تغييرات معاكسة في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت.

B: مستوى مرتفع من المضاربة

تشير التصنيفات "B" إلى وجود مخاطر مادية كبيرة في ما يتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات مع وجود هامش محدود من السلامة. وعلى الرغم من الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت الحالي، فإن القدرة على الاستمرار في السداد مُعرضة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

CCC: مخاطر ائتمانية كبيرة

هامش الأمان محدود جداً. يُعدّ عدم الوفاء بالالتزامات احتمالاً حقيقياً.

CC: مستويات مرتفعة للغاية من المخاطر الائتمانية

يبدو حدوث أحد أشكال عدم الوفاء بالالتزامات أمراً محتملاً.

C: مستويات مرتفعة بصورة استثنائية من المخاطر الائتمانية

يبدو حدوث عدم الوفاء بالالتزامات أمراً وشيكاً أو حتمياً.

D: عدم الوفاء بالالتزامات

يشير إلى عدم الوفاء بالالتزامات. يُعرّف عدم الوفاء بالالتزامات بصورة عامة بأحد التعريفات التالية:

- عدم تسديد أصل المبلغ و/أو الفائدة بموجب الشروط التعاقدية للالتزام المصنّف.
- إعلانات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة الإدارية أو التصفية أو غيرها من حل أعمال المُصدر/المُلتزم أو إيقافها.
- أو التبادل المتعثر للالتزام، حيث تُقدّم إلى الدائنين أدوات مالية ذات شروط هيكلية أو اقتصادية منخفضة مقارنة بالالتزام القائم لتجنب احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات السداد.

يتم تعيين تصنيفات الدعم الحكومي وتصنيفات دعم المساهمين على مقياس "aaa"، حيث تمثل درجة "aaa" الاحتمال الأكبر بأن الدعم سيمنع التخلف عن سداد التزامات المصدر ذات الأولوية بما يتفق مع تعريف تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات البالغ درجته "AAA"؛ وتمثل درجة "aa" احتمالاً بأن الدعم سيمنع التخلف عن سداد التزامات المصدر ذات الأولوية بما يتفق مع تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات البالغ درجته "AA"، وما إلى ذلك.

تصنيفات القدرة على الاستمرار

تقيس تصنيفات القدرة على الاستمرار الملاءة الائتمانية المتأصلة لمؤسسة مالية مصرفية أو غير مصرفية، وتعكس رأي فيتش حول احتمال فشل هذا الكيان.

تري فيتش أنَّ المؤسسة المالية تواجه تعثرًا عندما:

- تكون قد تخلفت عن السداد، أي توقفت عن الوفاء بالتزاماتها ذات الأولوية تجاه الدائنين غير الحكوميين من الأطراف الثالثة (ما لم يكن ذلك نتيجة قيود قانونية) أو تكون قد أكملت تبادلًا للديون المتعثرة في ما يتعلق بهذه الالتزامات أو بدأت بإجراءات الإفلاس؛
 - أو تتطلب دعمًا استثنائيًا، أو تحتاج إلى فرض خسائر على الالتزامات الثانوية لاستعادة قدرتها على الاستمرار.
- مع ذلك، لا ترى فيتش أنَّ المؤسسة المالية قد واجهت تعثرًا عندما:
- تكون قد تخلفت عن السداد نتيجة قيود قانونية مفروضة على خدمة التزاماتها في حين لا تزال المؤسسة المالية ذاتها قادرة على الوفاء بالتزاماتها ولديها سيولة كافية؛
 - أو لا يكون الدعم الخارجي متاح أو الخسائر المفروضة على الالتزامات الثانوية ضرورية، برأي الوكالة، لاستعادة قدرة البنك على الاستمرار.

عند تعيين تصنيفات القدرة على الاستمرار، تميز فيتش بين "الدعم العادي"، الذي تنتفع منه المؤسسة المالية في سياق الأعمال المعتاد، و"الدعم الاستثنائي"، الذي يتم تقديمه إلى مؤسسة مالية متعثرة لاستعادة قدرتها على الاستمرار. يظهر الدعم العادي في تصنيف قدرة المؤسسة المالية على الاستمرار بينما يظهر الدعم الاستثنائي المحتمل في تصنيفات الدعم الحكومي ودعم المساهمين. يتضمن الدعم العادي المنافع التي تعود على كل البنوك بسبب وضعها كبنوك، بما في ذلك الوصول المنتظم إلى سيولة البنوك المركزية بما يتماشى مع البنوك الأخرى في السوق. ويتضمن أيضًا المنافع التي يحصل عليها فرع غالبًا من البنك الأم، على سبيل المثال، من حيث الاستقرار وتكلفة التمويل ونقل الدراية الإدارية والأنظمة التشغيلية والمساعدة في إنشاء الأعمال.

مثلما لا يُظهر تصنيف قدرة كيان على الاستمرار دعمًا استثنائيًا، فإنه لا يُظهر قيودًا استثنائية محتملة. على وجه الخصوص، لا يكون تصنيف القدرة على الاستمرار محدودًا بسقف التصنيف القطري للجهة القضائية التي تقع فيها المؤسسة المالية، ما يعني أن البنك قد يُظهر عدم وفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالالتزامات بالعملية الأجنبية بسبب القيود المفروضة على النقل وقابلية التحويل لكنه لم "يفشل" على مقياس تصنيف القدرة على الاستمرار. مع ذلك، يعكس تصنيف القدرة على الاستمرار بالكامل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية نتيجة البيئة التي تعمل فيها.

تم تعيين تصنيفات القدرة على الاستمرار على درجة مماثلة تقريبًا لدرجة "AAA" ولكنها تستخدم أحرًا صغيرة، على سبيل المثال، "AAA" بدلاً من "AAA". لا توجد كذلك تصنيفات "RD"/"D" ضمن درجات تصنيف القدرة على الاستمرار (التي تشير في درجة "AAA" إلى عدم الوفاء بالالتزامات)؛ ويشير التصنيف "F" في نهاية درجات تصنيف القدرة على الاستمرار إلى أن الكيان قد تعثر برأي فيتش.

aaa: أعلى جودة ائتمانية أساسية

تشير التصنيفات "aaa" إلى أفضل احتمالات للقدرة المتواصلة على الاستمرار وأدنى توقع لمخاطر الفشل. ولا يتم تعيينها إلا للمؤسسات المالية ذات الخصائص الأساسية القوية للغاية والمستقرة، بحيث يكون من غير المرجح بدرجة كبيرة أن تضطر إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. ومن غير المرجح أن تتأثر هذه القدرة سلبًا من الحوادث المتوقعة.

ويتناول التصنيف أيضًا احتمالية سداد قسط المقايضة في ما يتعلق بفترة توفير الحماية الائتمانية. يتم تعيين التصنيفات باستخدام درجات التصنيف الطويل الأجل لعكس القابلية النسبية لتعرض مقايضة التقصير الائتماني لرفع مطالبات وعدم سداد قسط المقايضة بعد عدم وفاء مشرتي الحماية بالالتزامات.

تعتبر احتمالية تصنيف المطالبات عن رأي حول احتمالية رفع مطالبات وسداد قسط المقايضة حصرًا. وعلى الأخص، فإنها لا تمثل تصنيف الطرف المقابل لمناخ مقايضة التقصير الائتماني، أو قدرته المالية على تلبية المطالبة في حالة رفعها.

يتم تعيين احتمالية تصنيفات المطالبات وفق مقاييس تصنيف التمويل المهيكل، باستثناء أن تعريفات فئة التصنيف ترتبط "باحتمالية مخاطر المطالبات" بدلاً من "مخاطر التخلف عن السداد". لا ينطبق النص المتعلق "بالقدرة على سداد الالتزامات المالية" في تعريفات فئة التصنيف في حالة احتمالية تصنيفات المطالبات.

للمزيد من المعلومات حول احتمالية تصنيفات المطالبات، يُرجى الرجوع إلى **معايير تصنيف التمويل المهيكل العالمية**.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الرءاء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعينة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

تصنيفات المصدرين من المؤسسات المالية

تصنيفات الدعم الحكومي وتصنيفات دعم المساهمين

تعكس تصنيفات الدعم الحكومي وتصنيفات دعم المساهمين رأي فيتش حول احتمالية حصول البنك أو المؤسسة المالية غير المصرفية، في حالة الفشل، على دعم استثنائي من مصادر حكومية أو مساهمها لمنعم من التخلف عن سداد التزاماتهم المالية ذات الأولوية تجاه الأطراف الثالثة الدائنة غير الحكومية. وتشير هذه التصنيفات إلى المستوى الأدنى الذي يمكن أن ينخفض إليه تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل إذا لم تغير فيتش وجهة نظرها بشأن الدعم المحتمل.

تصنيفات الدعم الحكومي وتصنيفات دعم المساهمين

تصنيف الدعم الحكومي أو تصنيف دعم المساهمين	احتمالية الدعم
aaa	أعلى احتمالية لوجود الدعم الخارجي. يحظى مقدم الدعم المحتمل بتصنيف عند مستوى "AAA" ولديه رغبة عالية جدًا لتوفير الدعم إلى المؤسسة المالية المعنية.
aa	احتمال كبير للغاية لوجود الدعم الخارجي. يحظى مقدم الدعم المحتمل بتصنيف عند مستوى "AAA" أو في الفئة "AA"، ولديه رغبة عالية جدًا لدعم المؤسسة المالية المعنية.
a	احتمالية عالية جدًا لتلقي الدعم الخارجي. يحظى مقدم الدعم المحتمل بتصنيف عال جدًا، ولديه على الأقل رغبة عالية لدعم المؤسسة المالية المعنية.
bbb	احتمالية عالية للحصول على دعم خارجي. يحظى مقدم الدعم المحتمل بتصنيف عال ولديه على الأقل رغبة عالية لدعم المؤسسة المالية المعنية.
bb	احتمال معتدل لتقديم الدعم بسبب عدم اليقين بشأن قدرة أو رغبة مقدم الدعم المحتمل للقيام بذلك.
b	احتمالية محدودة لتقديم الدعم بسبب الشكوك الكبيرة حول قدرة أو رغبة أي مقدم دعم محتمل للقيام بذلك.
ccc أو أقل	توجد إمكانية بالحصول على الدعم الخارجي بيد أنه لا يمكن الاعتماد عليها. قد يكون هذا بسبب عدم الرغبة في تقديم الدعم أو بسبب الضعف الكبير في القدرة المالية، ما لا يتيح له القيام بذلك.
لا دعم (ns)	لا يوجد احتمال معقول لوجود الدعم.

المصدر: فيتش للتصنيف

f

برأي فيتش، الكيان الذي فشل (أي لم يف بالالتزامات ذات الأولوية لدائنين غير حكوميين من الأطراف الثالثة؛ أو يتطلب دعمًا استثنائيًا أو يحتاج إلى فرض خسائر على الالتزامات ذات الدرجة الأقل لاستعادة قدرته على الاستمرار).

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

تصنيفات الأطراف المقابلة المشتقة

إن تصنيفات الطرف الآخر المشتقة هي تصنيفات على مستوى المُصدرين يتم تعيينها لبعض المؤسسات المالية بالدرجات طويلة الأجل نفسها كتصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات لكن مع إضافة اللاحقة "dcr". وهي لا تتناول سوى رأي فيتش بشأن القابلية النسبية لعدم وفاء البنك بالالتزامات، بسبب عدم القدرة على سداد أي عقد مشتق مع أطراف مقابلة غير حكومية تُعدّ أطرافًا ثالثة. ولا تُعدّ "التأخيرات" قصيرة الأجل في المشتقات في بداية عملية التصنيفية عدم وفاء بالالتزامات.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

التصنيفات باستثناء الدعم الحكومي

يتم تعيين التصنيفات باستثناء الدعم الحكومي لبعض المؤسسات المالية التي تتضمن تصنيفاتها الدولية افتراضات الدعم الحكومي بالدرجات طويلة وقصيرة الأجل نفسها كتصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات. يتوافق كل تصنيف باستثناء الدعم الحكومي مع تصنيف ضمني حالي على المقياس الدولي، ويمكن أن يكون عبارة عن تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات قصيرة أو طويلة الأجل، أو تصنيف الطرف المقابل المشتق أو تصنيف الإصدارات قصيرة أو طويلة الأجل. يستبعد التصنيف باستثناء الدعم الحكومي افتراضات تقديم الدعم الحكومي الاستثنائي من التصنيف الضمني على المقياس الدولي. تتم إضافة اللاحقة "xgs" كمعدل إلى التصنيف الحالي المناسب، مثلاً "A(xgs)".

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

تصنيفات القوة المالية للمؤمّن

يوفر تصنيف القوة المالية للمؤمّن تقييماً للقوة المالية لمؤسسة تأمين. يتم تعيين تصنيف القوة المالية للمؤمّن لالتزامات حاملي وثائق التأمين الخاصة بشركة التأمين، بما يشمل الالتزامات المفترضة لإعادة التأمين والتزامات أصحاب العقود، مثل عقود الاستثمار المضمونة.

aa: جودة ائتمانية أساسية عالية للغاية

تشير التصنيفات "aa" إلى احتمالات قوية للغاية للقدرة المتواصلة على الاستمرار. تكون الخصائص الأساسية قوية للغاية ومستقرة بحيث إنه من غير المرجح بدرجة كبيرة أن تضطر المؤسسة المالية إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

a: جودة ائتمانية أساسية عالية

تشير التصنيفات "a" إلى احتمالات قوية للقدرة المتواصلة على الاستمرار. تكون الخصائص الأساسية قوية ومستقرة، بحيث إنه من غير المرجح أن تضطر المؤسسة المالية إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. وقد تكون هذه القدرة مع ذلك أكثر عرضة للتأثر بالظروف التجارية أو الظروف الاقتصادية المعاكسة من التصنيفات الأعلى.

bbb: جودة ائتمانية أساسية جيدة

تشير التصنيفات "bbb" إلى احتمالات جيدة للقدرة المتواصلة على الاستمرار. تكون أساسيات المؤسسة المالية كافية، بحيث يوجد احتمال منخفض بأن تضطر إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. ومع ذلك، من المرجح أن تؤدي الظروف الاقتصادية أو التجارية المعاكسة إلى إضعاف هذه القدرة.

bb: جودة ائتمانية أساسية مضاربة

تشير التصنيفات "bb" إلى احتمالات معتدلة للقدرة المتواصلة على الاستمرار. توجد درجة معتدلة من القوة المالية الأساسية يجب أن تزول قبل أن تضطر المؤسسة المالية إلى الاعتماد على دعم استثنائي لتجنب عدم الوفاء بالالتزامات. مع ذلك، توجد قابلية مرتفعة لحدوث تغييرات معاكسة في الظروف التجارية أو الاقتصادية مع مرور الوقت.

b: جودة ائتمانية أساسية عالية المضاربة

تشير التصنيفات "b" إلى احتمالات ضعيفة للقدرة المتواصلة على الاستمرار. توجد مخاطر فشل مادية، ولكن لا يزال هناك هامش سلامة محدود. وتكون قدرة المؤسسة المالية على مواصلة العمليات غير المدعومة عرضة للتهديد في البيئة التجارية والاقتصادية.

ccc: مخاطر ائتمانية أساسية كبيرة

هامش الأمان محدود جداً. يكون فشل المؤسسة المالية احتمالاً وارداً فعلاً. وتكون القدرة على مواصلة العمليات غير المدعومة معرضة بدرجة كبيرة للتهديد في البيئة التجارية والاقتصادية.

cc: مستويات عالية للغاية من المخاطر الائتمانية الأساسية

يبدو فشل المؤسسة المالية محتملاً.

c: مستويات عالية بصورة استثنائية من مخاطر الائتمان الأساسية

يكون فشل المؤسسة المالية وشيكاً أو حتمياً.

BBB: جيد

تشير التصنيفات "BBB" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى وجود توقع منخفض في الوقت الحالي بتوقف المدفوعات أو انقطاعها. وتُعدّ القدرة على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود في الوقت المناسب كافية، ولكن من المرجح أكثر أن تؤثر التغييرات المعاكسة للظروف والأوضاع الاقتصادية في هذه القدرة.

BB: متوسط/الضعف

تشير التصنيفات "BB" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى وجود قابلية مرتفعة لتوقف المدفوعات أو انقطاعها، خاصة نتيجة التغييرات الاقتصادية أو السوقية المعاكسة مع مرور الوقت. مع ذلك، قد تُتاح بدائل تجارية أو مالية للسماح بالوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود في الوقت المناسب.

B: ضعيف

تشير تصنيفات القوة المالية للمؤمن المُعَيَّنة عند المستوى "B" إلى وجود خطر كبير بأن تتوقف المدفوعات أو تنقطع في المستقبل، لكن لا يزال هناك هامش سلامة محدود. تتوقف القدرة على مواصلة السداد في الوقت المناسب على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومواتية فضلاً عن توفر ظروف سوقية مناسبة.

CCC: ضعيف للغاية

تشير تصنيفات القوة المالية للمؤمن بالفئة "CCC" إلى حالتين محتملتين. إذا كان لا يزال يتم الوفاء بالتزامات في الوقت المناسب، فثمة احتمال حقيقي بتوقف المدفوعات أو انقطاعه في المستقبل. تعتمد القدرة على مواصلة السداد في الوقت المناسب فقط على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومواتية فضلاً عن ظروف سوقية مناسبة. بدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CCC" الخاص بتصنيف القوة المالية للمؤمن للتزامات التي شهدت توقف المدفوعات أو انقطاعها مع وجود احتمال استرداد عالية إلى فائقة. سيكون لهذه الالتزامات تقييم استرداد عند مستوى "RR1" (عالي) أو "RR2" (فائق).

CC: ضعيف للغاية

تشير التصنيفات "CC" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى حالتين محتملتين. إذا كان لا يزال يتم الوفاء بالتزامات في الوقت المناسب، فمن المحتمل أن المدفوعات ستتوقف أو ستنقطع في المستقبل. بدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CC" الخاص بتصنيف القوة المالية للمؤمن للتزامات التي شهدت توقف المدفوعات أو انقطاعها مع وجود احتمال استرداد جيد. سيكون لهذه الالتزامات تقييم استرداد عند مستوى "RR3" (جيد).

C: متعثر

تشير التصنيفات "C" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى حالتين محتملتين. إذا كان الوفاء بالتزامات لا يزال يجري في الوقت المناسب، فيكون توقف المدفوعات أو انقطاعها وشيكاً. بدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "C" الخاص بتصنيف القوة المالية للمؤمن للتزامات التي شهدت توقف المدفوعات أو انقطاعها مع وجود احتمال استرداد متوسط إلى ضعيف. سيكون لهذه الالتزامات تقييم استرداد عند مستوى "RR4" (متوسط) أو "RR5" (دون المتوسط) أو "RR6" (ضعيف).

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤمن.

التصنيفات القصيرة الأجل للقوة المالية للمؤمن

يوفر التصنيف قصير الأجل للقوة المالية للمؤمن تقييماً للسلامة المالية قريبة الأجل لمؤسسة تأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الكبيرة تجاه حاملي وثائق التأمين وأصحاب العقود والتي من المتوقع استحقاقها في غضون عام واحد. يشتمل التحليل الداعم للتصنيف قصير الأجل للقوة المالية للمؤمن على كل العوامل التي تمت مراعاتها في سياق تصنيف القوة المالية للمؤمن، لكن مع إيلاء أهمية أكبر للسيولة والمرونة المالية وخصائص الملاءة التنظيمية قريبة الأجل الخاصة بالمؤمن وأهمية أقل للقضايا الأطول أجلاً مثل القدرة التنافسية واتجاهات الأرباح.

يعكس تصنيف القوة المالية للمؤمن كلاً من قدرة المؤمن على الوفاء بهذه الالتزامات في الوقت المناسب والاسترداد المتوقعة التي يتلقاها أصحاب المطالبات في حالة توقف المؤمن عن سداد المدفوعات أو انقطاع سدادها، وذلك بسبب إما فشل المؤمن أو أي شكل من أشكال التدخل التنظيمي. في إطار تصنيف القوة المالية للمؤمن، تتم مراعاة دقة توقيت سداد المدفوعات بالنسبة إلى كل من شروط العقد و/أو وثيقة التأمين، لكنها أيضاً تأخذ بالاعتبار احتمالية حدوث تأخيرات معقولة بسبب الظروف الشائعة في قطاع التأمين، بما في ذلك مراجعات المطالبات والتحقيقات في الاحتيال والزاعات حول التغطية.

لا يشمل تصنيف القوة المالية للمؤمن التزامات حاملي وثائق التأمين الموجودة في حسابات منفصلة أو المنتجات المرتبطة بالوحدات أو الصناديق المنفصلة، والتي يتحمل بشأنها حامل الوثيقة مخاطر استثمارية أو مخاطر أخرى. ومع ذلك، تُدرج أي ضمانات مُقدّمة لحامل وثيقة التأمين بشأن مثل هذه الالتزامات في تصنيف IFS.

تستند الاسترداد المتوقعة إلى تقييمات الوكالة لكفاية أصول شركة تأمين لتمويل التزامات حاملي وثائق التأمين، في سيناريو إيقاف سداد المدفوعات أو انقطاعها. وفقاً لذلك، تستثني الاسترداد المتوقعة تأثير الاسترداد التي يتم الحصول عليها من أي ضمان ترعاها الحكومة أو صناديق لحماية حاملي وثائق التأمين. وتستثني الاسترداد المتوقعة كذلك تأثير الضمان أو الكفالة، مثل خطابات الائتمان أو أصول الأمانة التي تدعم التزامات إعادة تأمين محددة.

يمكن تعيين تصنيفات القوة المالية للمؤمن لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين في أي قطاع تأمين، بما في ذلك التأمين على الحياة والمعاشات السنوية، وغير الحياة، والصحة، والرهن العقاري، والضمانة المالية، والقيمة المتبقية فضلاً عن قطاعات التأمين على الملكية، وكذلك لشركات الرعاية المدارة مثل مؤسسات الرعاية الصحية.

يستخدم تصنيف القوة المالية للمؤمن الرموز نفسها التي تستخدمها الوكالة للتصنيفات الائتمانية الدولية والوطنية لإصدارات الديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. مع ذلك، تعكس التعريفات المرتبطة بالتصنيفات الجوانب الفريدة لتصنيف القوة المالية للمؤمن ضمن إطار قطاع التأمين.

بصورة عامة، سيتم تصنيف الالتزامات التي شهدت انقطاع المدفوعات بسبب إما إعسار المؤمن أو فشله أو أي شكل من أشكال التدخل التنظيمي بين الفئتين "CCC" و "C" من مقاييس التصنيفات طويلة الأجل للقوة المالية للمؤمن (الدولية والوطنية على حد سواء). ستواءم التصنيفات الدولية القصيرة الأجل للقوة المالية للمؤمن التي تم تعيينها في ظل الظروف نفسها مع التصنيف الدولي الطويل الأجل للقوة المالية للمؤمن.

التصنيفات الدولية طويلة الأجل للقوة المالية للمؤمن

تنطبق درجات التصنيف التالية على تصنيفات العملة الأجنبية والعملة المحلية. تُعدّ التصنيفات "BBB" وما أعلى منها "أمنة" بينما تُعدّ التصنيفات "BB+" وما أقل منها "ضعيفة".

AAA: قوي بصورة استثنائية

تشير التصنيفات "AAA" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى أدنى توقع بتوقف المدفوعات أو انقطاعها. ويتم تعيينها فقط في حالة القدرة القوية بصورة استثنائية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود. ومن غير المرجح أن تتأثر هذه القدرة سلباً من الحوادث المتوقعة.

AA: قوي للغاية

تشير التصنيفات "AA" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى توقع منخفض للغاية بتوقف المدفوعات أو انقطاعها. وتدل على قدرة قوية للغاية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود. وهذه القدرة ليست عرضة للتأثر بشكل كبير بالأحداث المتوقعة.

A: قوي

تشير التصنيفات "A" في تصنيف القوة المالية للمؤمن إلى توقع منخفض بتوقف المدفوعات أو انقطاعها. وتدل على قدرة قوية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين والتزامات العقود. على الرغم من ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتغيرات في الظروف أو في الأوضاع الاقتصادية مقارنة بالتصنيفات الأعلى.

مقاييس التصنيفات الائتمانية الوطنية

تعتبر التصنيفات الوطنية عن الملاءة الائتمانية عبر النطاق الكامل لدرجات التصنيفات الائتمانية باستخدام رموز مماثلة لتلك المستخدمة في التصنيفات الدولية. مع ذلك، لضمان التمييز بين المقياسين، يتم إرفاق لاحقة مكونة من حرفين أو ثلاثة أحرف إلى التصنيف الوطني لعكس الطبيعة المحددة للمقياس الوطني للبلد المعني. لسهولة المرجعية، تستخدم فيتش لاحقة (xxx) للإشارة إلى التصنيف الوطني.

تكون درجات التصنيف الوطني لكل بلد أو اتحاد نقدي خاصة بتلك الجهة القضائية ولا يمكن مقارنتها بالمقاييس الوطنية لبلدان مختلفة.

يرد في هذا المستند وصف للخصائص الرئيسية للتصنيفات الوطنية. للحصول على شرح أكثر تفصيلاً حول تطبيق التصنيفات الوطنية، بما في ذلك اعتبارات التطبيق المتفردة، يُرجى مراجعة [معايير تصنيف المقياس الوطني](#).

النسبية الوطنية

تُعدّ التصنيفات الوطنية مقياساً لمخاطر الائتمان النسبية بين المصدرين في بلد ما أو اتحاد نقدي معين، إلا في الظروف التي يتم فيها تحديد درجات التصنيف من أجل الدعم أو على مستوى الأداة للتمييز بين الأولوية / احتمالات الاسترداد ذات الصلة بأدوات السوق المحلية الأخرى. حيثما تستند التصنيفات الوطنية من درجة التصنيف، فإنها تعكس الملاءة الائتمانية ذات الصلة بالتصنيف الوطني للكيان الداعم المعني (الأم أو الحكومة)، وليس التصنيف الوطني غير المدعوم.

غالبًا ما تحتوي جداول توافق التصنيفات الوطنية على تصنيف خاص لقدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات بالعملة المحلية أو رأي ائتماني يتعلق بخيارات التصنيف المتعددة على المقياس الوطني.

التصنيفات الوطنية للمصدر بالعملة المحلية والأجنبية

يمكن تعيين تصنيفات وطنية إلى المصدر أو على مستوى أداة محددة.

تعالج التصنيفات الوطنية على مستوى المصدر القابلة للنسبة لعدم وفاء المصدرين المحليين داخل البلد المعني بالالتزامات بالعملة المحلية (أو المناقصة القانونية) في حال عدم الحصول على الدعم. لذلك، تستبعد التصنيفات الوطنية خطر عدم تمكن المستثمرين عبر الحدود من ترحيل أي فائدة مُستخقة وأي مبالغ مسددة عن الأفضل خارج إطار البلد. لا تتضمن التصنيفات الوطنية على مستوى المصدر مخاطر النقل وقابلية التحويل المرتبطة بالالتزامات بمصدر محلي بالعملة الأجنبية؛ لهذا السبب، يبدأ تحليل تصنيف المقياس الوطني بتصنيف دولي للعملة المحلية أو رأي ائتماني خاص بالعملة المحلية لأن مخاطر النقل وقابلية التحويل لا تُدرج إلا في التصنيفات الخاصة بالعملة الأجنبية؛ وهناك بعض الاستثناءات حيث قد يتم تحديد درجة التصنيفات.

التصنيفات الوطنية على مستوى الأداة والمصدر

تعيّن فيتش تصنيفات وطنية لأدوات محددة مقيمة بالعملة المحلية وصادرة في مكان إقامة الكيان أو المصدر. قد تعيّن فيتش أيضاً تصنيفات أدوات وطنية إلى (1) التزامات مصدرين أجانب صادرة بالعملة المحلية في البلد المعني، و(2) التزامات مصدرين محليين وأجانب (كيانات قانونية أو فروع) عندما يكون الوفاء بها بالعملة الأجنبية وعندما يكون تصنيف المقياس الوطني مطلوباً للامتثال للوائح المحلية و/أو ممارسات السوق المحلية التي كثيراً ما توجد في أمريكا الوسطى والبلدان ذات المستويات العالية من "الدولة"؛ وتكون التصنيفات الوطنية لأدوات بالعملة الأجنبية أقل شيوعاً.

التوافق في التصنيف "C"

يعكس تصنيف المستوى "C" في مقاييس التصنيف الدولي والوطني أن حالة عدم وفاء المصدر بالالتزامات وشيكة. نتيجة لذلك، فإن تصنيف "C" في درجة ما هو بالضرورة تصنيف "C" في درجة أخرى.

نظراً للتفاوت الكبير في مقاييس التصنيف الوطني بالنسبة إلى درجات التصنيف الدولي، قد تكون هناك تقلبات أكثر وانتقالات أكبر في التصنيفات الوطنية مقارنة بالتصنيفات الدولية.

ستقوم الوكالة بتعيين تصنيف قصير الأجل للقوة المالية للمؤتمنين فقط للمؤتمنين الذين تم أيضاً تعيين تصنيف القوة المالية للمؤتمنين لهم. حالياً، تُستخدم التصنيفات قصيرة الأجل للقوة المالية للمؤتمنين في المقام الأول من قبل شركات التأمين على الحياة في الولايات المتحدة التي تباع اتفاقيات تمويل قصيرة الأجل.

يستخدم التصنيف قصير الأجل للقوة المالية للمؤتمنين درجات التصنيفات الدولية نفسها التي تستخدمها الوكالة للديون القصيرة الأجل وتصنيفات المصدرين.

F1

يُنظر إلى المؤتمنين على أنهم يتمتعون بقدرة قوية على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل. عندما يتم تعيين مؤتمن مُصنّف في فئة التصنيف هذه بعلامة (+)، يُنظر إليه على أنه يتمتع بقدرة قوية للغاية على الوفاء بالالتزامات قريبة الأجل.

F2

يُنظر إلى المؤتمنين على أنهم يتمتعون بقدرة جيدة على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

F3

يُنظر إلى المؤتمنين على أنهم يتمتعون بقدرة كافية على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

B

يُنظر إلى المؤتمنين على أنهم يتمتعون بقدرة ضعيفة على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

C

يُنظر إلى المؤتمنين على أنهم يتمتعون بقدرة ضعيفة للغاية على الوفاء بالتزاماتهم القريبة الأجل.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤتمنين. تنطبق القيود ذات الصلة بالتصنيفات طويلة الأجل للقوة المالية للمؤتمنين وفقاً لذلك.

التصنيفات الائتمانية الوطنية الطويلة الأجل

AAA(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "AAA" إلى أعلى تصنيف عيّنته الوكالة في درجات التصنيف الوطني الخاصة بها لهذا البلد. يتم تعيين هذا التصنيف للمُصدِّرين أو الالتزامات ذات أقل توقع لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بجميع المُصدِّرين الآخرين أو بكل الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

AA(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "AA" إلى توقعات مستوى منخفض للغاية من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه. تختلف المخاطر المتأصلة لعدم الوفاء بالالتزامات اختلافاً طفيفاً عن مخاطر المُصدِّرين أو الالتزامات ذات أعلى تصنيف في البلد.

A(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "A" إلى توقعات لمستوى منخفض من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

BBB(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "BBB" إلى مستوى معتدل من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

BB(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "BB" إلى مخاطر مرتفعة لعدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

B(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "B" إلى مستوى مرتفع بدرجة كبيرة من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

CCC(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "CCC" إلى مستوى مرتفع للغاية من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

CC(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "CC" إلى أن مستوى مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات بات من أعلى المستويات مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

C(xxx)

لقد بدأت عملية عدم الوفاء بالالتزامات أو عملية شبيهة بها أو بالنسبة إلى أداة تمويل مغلقة، فإنَّ القدرة على السداد ضعيفة بشكل لا رجعة فيه. تشمل الظروف التي تشير إلى تعيين تصنيف من الفئة "C" مُصدِّر:

- دخول المُصدِّر في فترة سماح أو تعويض عقب عدم سداد التزام مالي كبير.
- الإعلان الرسمي من قبل المُصدِّر أو وكيله عن تبادل الديون المتعثرة.
- وأداة تمويل مغلقة تكون فيها القدرة على السداد منخفضة بشكل لا رجعة فيه بحيث لا يُتوقع سداد الفائدة و/أو أصل الالتزامات بالكامل خلال مدة المعاملة؛ مع ذلك، لا يكون عدم الوفاء بالالتزامات السداد وشيكًا.

RD(xxx): عدم الوفاء بالالتزامات المقيّد

تشير التصنيفات "RD" إلى مُصدِّر ترى فيتش أنه شهد ما يلي:

- عدم وفاء غير معوّض بالالتزامات السداد أو تبادل للديون المتعثرة في ما يتعلق بسند أو قرض أو التزام مالي كبير آخر، إنما
- لم يبدأ بإجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسعي آخر لحل الشركة،

- ولم يتوقف عن العمل بخلاف ذلك.

وهذا قد يتضمن:

- عدم الوفاء بالالتزامات السداد بشكل انتقائي لفئة أو عملة دين معينة؛
- أو الانقضاء غير المعوّض لأي فترة سماح أو فترة تعويض أو فترة تساهل أصلية في عدم الوفاء بالالتزامات منطبقة بعد عدم الوفاء بالالتزامات السداد لقرض بنكي أو أداة أسواق رأس المال أو أي التزام مالي كبير آخر.

D(xxx)

تشير التصنيفات الوطنية "D" إلى مُصدِّر قد بدأ بإجراءات الإفلاس أو الإدارة أو الحراسة أو التصفية أو أي إجراء رسعي آخر لحل الشركة أو توقف عن العمل بخلاف ذلك.

التصنيفات الائتمانية الوطنية القصيرة الأجل

F1(xxx)

يشير إلى أقوى قدرة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد نفسه. وفقًا لدرجات التصنيف الوطني للوكالة، يتم تعيين هذا التصنيف لأقل مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات مقارنة بالمخاطر الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه. عندما يكون حجم السيولة قويًا على وجه الخصوص، تتم إضافة علامة "+" إلى التصنيف المُعيّن.

F2(xxx)

يشير إلى قدرة جيدة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه. مع ذلك، فإن هامش السلامة ليس كبيرًا كما هو الحال في التصنيفات الأعلى.

F3(xxx)

يشير إلى قدرة كافية على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

B(xxx)

يشير إلى قدرة غير مؤكدة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

C(xxx)

يشير إلى قدرة غير مؤكدة إلى حد كبير على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب مقارنة بالمُصدِّرين الآخرين أو الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه.

RD(xxx): عدم الوفاء بالالتزامات المقيّد

يشير إلى كيان قد أظهر عدم وفاء بالالتزامات في ما يخص واحدًا أو أكثر من التزاماته المالية، على الرغم من استمراره بالوفاء بالالتزامات المالية الأخرى. ينطبق على تصنيفات الكيانات فقط.

D(xxx)

يشير إلى حالة عدم وفاء بالالتزامات واسعة النطاق لكيان ما أو عدم وفاء بالالتزامات في ما يخص التزامًا قصير الأجل.

التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤيّن

تلي التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤيّن احتياجات أسواق التأمين المحلية. يتم تعيين التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤيّن لالتزامات حاملي وثائق التأمين الخاصة بالمؤيّن وتُعدّ تقييمًا للقوة المالية النسبية. وتماشياً مع أشكال أخرى من التصنيفات الوطنية التي تُعيّنها الوكالة، تقوم التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤيّن بتقييم قدرة المؤيّن على الوفاء بالالتزامات حاملي وثائق التأمين والالتزامات الأخرى ذات الصلة، وذلك مقارنة بمخاطر الانتماء "الأكبر" في بلد معين عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات. تُعدّ المقارنات بين مقاييس التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن في البلدان المختلفة أو بين مقياس التصنيف الوطني للقوة

C(xxx)

تشير التصنيفات "C" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني أن المدفوعات المتوقفة أو المنقطعة باتت وشيكة. بدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "C" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن للالتزامات التي شهدت توقف المدفوعات أو انقطاعها مع وجود احتمال استرداد دون المتوسط إلى ضعيفة.

ملحظة

يتم وضع لاحقة رمز البلد الخاص بالمنظمة الدولية للمقاييس بين قوسين مباشرة بعد حروف التصنيف للإشارة إلى هوية السوق الوطنية التي ينطبق عليها التصنيف. لأغراض التوضيح، تم استخدام (xxx).

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها، والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية، والقيود المحددة ذات الصلة بتصنيفات القوة المالية للمؤيّن، والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات الوطنية.

المالية للمؤيّن ومقياس التصنيف الدولي للقوة المالية للمؤيّن في بلد واحد غير ملائمة. لا يتم تعيين التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤيّن إلا باستخدام مقياس طويل الأجل، على النحو المحدد أدناه.

AAA(xxx)

تشير التصنيفات "AAA" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى أعلى تصنيف يتم تعيينه في مقياس التصنيفات الوطنية لهذا البلد أو الاتحاد النقدي. يتم تعيين التصنيف للالتزامات حاملي وثائق التأمين الخاصة بالكيانات التأمينية ذات أقل مخاطر انتمان مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو بكل الالتزامات الأخرى في البلد نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

AA(xxx)

تشير التصنيفات "AA" في التصنيفات الوطنية للقوة المالية للمؤيّن إلى قدرة قوية للغاية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو بكل الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

A(xxx)

تشير التصنيفات "A" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى قدرة قوية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو بكل الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

BBB(xxx)

تشير التصنيفات "BBB" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى قدرة كافية على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو بكل الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

BB(xxx)

تشير التصنيفات "BB" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى قدرة ضعيفة نسبياً على الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بجميع المُصدّرين الآخرين أو بكل الالتزامات الأخرى في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع القطاعات والالتزامات.

B(xxx)

تشير التصنيفات "B" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني قدرة ضعيفة إلى حد كبير على الاستمرار بالوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين مقارنة بكل الإصدارات الأخرى أو بجميع المُصدّرين الآخرين في البلد أو الاتحاد النقدي نفسه، عبر كل أنواع المجالات والالتزامات. يبقى هامش السلامة محدوداً وتتوقف القدرة على مواصلة السداد على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومؤاتية. بدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "B" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن للالتزامات التي شهدت توقف المدفوعات أو انقطاعها، لكن مع وجود احتمال استرداد كبير للغاية.

CCC(xxx)

تشير التصنيفات "CCC" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني أن المدفوعات المتوقفة أو المنقطعة تُعدّ احتمالاً وارداً فعلاً. تتوقف القدرة على مواصلة السداد على توفر بيئة تجارية واقتصادية مستدامة ومؤاتية. بدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CCC" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن للالتزامات التي شهدت توقف المدفوعات أو انقطاعها، لكن مع وجود احتمال استرداد كبير.

CC(xxx)

تشير التصنيفات "CC" في التصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن إلى نتيجتين محتملتين. إذا استمر الوفاء بالتزامات حاملي وثائق التأمين في الوقت المناسب، فإن التصنيف يعني أن المدفوعات المتوقفة أو المنقطعة تبدو محتملة. بدلاً من ذلك، يتم تعيين التصنيف "CC" الخاص بالتصنيف الوطني للقوة المالية للمؤيّن للالتزامات التي شهدت توقف المدفوعات أو انقطاعها، لكن مع وجود احتمال استرداد متوسط إلى دون المتوسط.

RDmmf

يشير "RDmmf" إلى أن الصندوق قد علق عمليات الاسترداد مؤقتًا، ما لم يكن هذا التعليق مفوضًا من قبل السلطات التنظيمية ذات الصلة (على سبيل المثال، إذا تم تعليق التبادل أو المكان الآخر الذي يتم من خلاله الوصول إلى الصندوق من قبل المستثمرين).

Dmmf

تشير تصنيفات "Dmmf" إلى أن الصندوق قد تكبد خسائر جسيمة تقع خارج توقعات السوق للمنتج، مثلًا جراء عدم الوفاء بالالتزامات وتراجع مركز كبير له، مقارنة بالتقلبات البسيطة بالقيمة أو الخسائر التجارية المعوّضة بالمكاسب أو الفائدة و/أو التي تكون عمليات استرداد خاصة بها مُعلقة بصورة دائمة، بشكل نموذجي بعد محاولة فاشلة بإعادة فتح صندوق مُعلق مؤقتًا للاسترداد، ويكون ذلك عادة علامة تسبق تصفية أي صندوق.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الأراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق

إن تصنيفات جودة الصناديق الائتمانية، التي يُشار إليها باللاحقة "f"، هي عبارة عن آراء حول ملف الائتمان العام وقابلية التعرض للخسائر كنتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات داخل صندوق أو محفظة ذات دخل ثابت. ولا تكون تصنيفات الصندوق تصنيفات ائتمانية مثل تصنيفات قدرة المُصدر على الوفاء بالالتزامات، على سبيل المثال. تستند التصنيفات إلى الجودة الائتمانية الفعلية والمحتملة لحيازات المحفظة الأساسية.

لا يمكن مقارنة تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق بالتصنيفات الائتمانية التقليدية. لا تقيس التصنيفات إلا المخاطر الائتمانية الإجمالية للمحفظة، كما لا تقيس المخاطر المتوقعة لعدم وفاء الصندوق نفسه بالالتزامات لأن الصندوق بصفة عامة لا يمكنه التخلف عن السداد، ولكن بدلاً من ذلك يمكنه فقط التعرض لتغيرات في إجمالي عائدته و/أو صافي قيمة الأصول لديه المتاحة لتمويل المستثمرين. لا تحدد تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق مخاطر الاسترداد لأي صندوق مصنف. وفقًا لذلك، لا تأخذ التصنيفات في الاعتبار إمكانية قيام الصناديق المصنفة بتعليق عمليات الاسترداد أو تطبيق إجراءات غير عادية أخرى لإدارة السيولة. قد تتلزم تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق مع تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق، وذلك مع مراعاة ملائمة السوق أو الطلب التنظيمي.

AAAf

تشير التصنيفات "AAAf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى أعلى جودة ائتمانية أساسية. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "AAAf".

AAf

تشير التصنيفات "AAf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مرتفعة للغاية. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "AAf".

Af

تشير التصنيفات "Af" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية عالية. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "Af".

BBBf

تشير التصنيفات "BBBf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية جيدة. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "BBBf".

BBf

تشير التصنيفات "BBf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مضاربة. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجّح يتماشى مع التصنيف "BBf".

مقاييس التصنيفات غير الائتمانية الدولية**تصنيفات صناديق سوق المال الدولية**

إن تصنيفات صناديق سوق المال الدولية (المُعَيَّنة لصناديق سوق المال الخاضعة للتنظيم وغيرها من منتجات السيولة) هي عبارة عن آراء حول قدرة صندوق معين على تلبية هدفه المزدوج المتمثل في الحفاظ على أصل الدين من خلال الحفاظ على صافي قيمة أصول الصندوق وتوفير السيولة لتلبية طلبات المستثمرين بالاسترداد بشكل كامل، وفي الوقت المناسب، وبما يتوافق مع الأطر التنظيمية الخاصة بصناديق سوق المال. إن تصنيفات صناديق سوق المال هي عبارة عن تصنيفات غير ائتمانية ويُشار إليها باللاحقة السفلية "mmf".

AAAmmf

تشير التصنيفات "AAAmmf" إلى أقوى قدرة على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل الدين وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. ومن غير المرجح أن تتأثر هذه القدرة سلبًا من الحوادث المتوقعة.

AAmmf

تشير التصنيفات "AAmmf" إلى قدرة قوية للغاية على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل الدين وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وليست هذه القدرة عرضة بشكل كبير للتأثر بالحوادث غير المتوقعة.

Ammf

تشير التصنيفات "Ammf" إلى قدرة قوية على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل الدين وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وقد تكون هذه القدرة مع ذلك أكثر عرضة للتأثر بالظروف التجارية أو الظروف الاقتصادية المعاكسة من التصنيفات الأعلى.

BBBmmf

تشير التصنيفات "BBBmmf" إلى قدرة كافية على تحقيق الهدف الاستثماري المتمثل في الحفاظ على أصل الدين وتوفير السيولة من خلال الحد من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. ومع ذلك، من المرجح أن تؤدي الظروف الاقتصادية أو التجارية المعاكسة إلى إضعاف هذه القدرة.

BBmmf

تشير التصنيفات "BBmmf" إلى درجة عالية من العرضة لخسارة أصل الدين أو القدرة على توفير السيولة، لا سيما في حالة حدوث تغييرات معاكسة في بيئة الأعمال أو الظروف الاقتصادية بمرور الوقت؛ ومع ذلك، توجد خصائص خاصة بالصندوق تدعم الحفاظ على الاستقرار الرئيسي وتوفير السيولة في الوقت المناسب.

Bmmf

تشير تصنيفات "Bmmf" إلى وجود خطر مادي في الفشل في الحفاظ على أصل الدين أو توفير السيولة، ولكن لا يزال هناك هامش أمان محدود.

CCCmmf

تشير تصنيفات "CCCmmf" إلى أن الفشل في الحفاظ على أصل الدين أو توفير السيولة يمثلان احتمالات حقيقية.

CCmmf

يشير تصنيف "CCmmf" إلى احتمال خسارة أصل الدين أو عدم توفير السيولة.

Cmmf

تشير تصنيفات "Cmmf" إلى أن خسارة أصل الدين أو الفشل في توفير السيولة أمر وشيك. على سبيل المثال، إذا تعرض صندوق سوق المال لخسائر ائتمانية لن يتم الاعتراف بها على الفور بسبب فترة سماح أو إذا أعلن صندوق سوق المال عن فرض وشيك لتدابير إدارة استرداد مادية استثنائية.

Bf

تشير التصنيفات "Bf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى جودة ائتمانية أساسية مضاربة للغاية. ومن المتوقع أن تحتفظ الأصول بعامل تصنيف متوسط مرجح يتماشى مع التصنيف "Bf".

CCCF

تشير التصنيفات "CCCF" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى الصناديق ذات ملفات مخاطر ائتمانية كبيرة.

CCf

تشير التصنيفات "CCf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى الصناديق ذات المستوى العالي جداً من التعرض للمخاطر الائتمانية.

Cf

تشير التصنيفات "Cf" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى الصناديق ذات المستويات العالية بشكل استثنائي من مخاطر الائتمان.

Df

تشير التصنيفات "Df" في تصنيفات الجودة الائتمانية للصناديق إلى الصناديق المعرضة بشكل مادي إلى الأصول التي سيكون التخلف عن سدادها وشيكاً أو لا مفر منه.

ملاحظة

إن عامل التصنيف المتوسط المرجح هو المجموع السوقي المرجح القيمة لعامل التصنيف الائتماني للأدوات المالية الخاصة بكل محفظة، بما في ذلك استحقاق الأداة، استناداً إلى تاريخ الاستحقاق النهائي القانوني في معظم الحالات.

تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق

إن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق هي عبارة عن آراء حول الحساسية النسبية لإجمالي عائد المحفظة و/أو صافي قيمة أصولها للتغيرات في سعر الفائدة، ومخاطر هامش الائتمان والعملات، ومراعاة تأثيرات الرافعة المالية و/أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك.

ولا تتوقع تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق اتجاهات التغيرات في ظروف السوق هذه أو حجمها، ومن ثم لا تتوقع ما إذا كان أي صندوق معين أو صندوق محفظة معين سيعمل بشكل مؤات أو معاكس في المستقبل، أو إلى أي مدى سيعمل. علاوة على ذلك، لا تقيس تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق حساسية المحفظة للمخاطر الشديدة التي قد تنجم عن انخفاض السيولة في الأسواق الثانوية أو، في حالة الصناديق المغلقة، تأثيرات أسعار السوق الثانوية في أسهم الصندوق خلال فترات معينة. على وجه التحديد، لا تتناول تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق إمكانية تعليق الصناديق لعمليات الاسترداد أو تطبيق إجراءات غير عادية أخرى لإدارة السيولة.

يتم التعبير عن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق بدرجات من "S1" (حساسية منخفضة للغاية لمخاطر السوق) إلى "S6" (حساسية مرتفعة للغاية لمخاطر السوق). يجوز لفيتش أن تختار عدم تعيين تصنيف حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق جنباً إلى جنب مع تصنيف الجودة الائتمانية للصندوق، وذلك حسب الملاءمة للسوق والطلب التنظيمي.

S1: مخاطر سوق منخفضة للغاية

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S1" ذات حساسية منخفضة للغاية لمخاطر السوق. وعلى أساس نسبي، من المتوقع أن تبدي العوائد الإجمالية و/أو التغيرات في صافي قيمة الأصول استقراراً مرتفعاً، مُظهرًا تقلباً منخفضاً نسبياً في كثير من سيناريوهات السوق. تسمح هذه الصناديق أو المحافظ بدرجة منخفضة للغاية من التعرض لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك.

S2: مخاطر سوق منخفضة

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S2" ذات حساسية منخفضة لمخاطر السوق. وعلى أساس نسبي، من المتوقع أن تبدي العوائد الإجمالية و/أو التغيرات في صافي قيمة الأصول استقراراً مرتفعاً نسبياً عبر مجموعة من سيناريوهات السوق. تسمح هذه المحافظ بدرجة منخفضة من التعرض لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك.

S3: مخاطر سوق معتدلة

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S3" ذات حساسية معتدلة لمخاطر السوق. وعلى أساس نسبي، من المتوقع أن تبدي العوائد الإجمالية و/أو التغيرات في صافي قيمة الأصول بعض التباين عبر مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة التعرض بدرجة أكبر لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك.

S4: مخاطر سوق معتدلة إلى مرتفعة

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S4" ذات حساسية معتدلة أو مرتفعة لمخاطر السوق. على أساس نسبي، من المتوقع أن تشهد العوائد الإجمالية و/أو التغيرات في صافي قيم الأصول تبايناً شديداً عبر مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة التعرض الشديد لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك.

S5: مخاطر سوق عالية

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S5" ذات حساسية عالية لمخاطر السوق. على أساس نسبي، من المتوقع أن تشهد العوائد الإجمالية و/أو التغيرات في صافي قيمة الأصول تبايناً شديداً عبر مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة التعرض الهائل لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك.

S6: مخاطر سوق عالية للغاية

تُعدّ الصناديق المُصنّفة في الفئة "S6" ذات حساسية عالية للغاية لمخاطر السوق. على أساس نسبي، من المتوقع أن تشهد العوائد الإجمالية و/أو التغيرات في صافي قيمة الأصول تبايناً شديداً في مجموعة من سيناريوهات السوق نتيجة التعرض الهائل لمخاطر سعر الفائدة وهامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/أو التحوط، حيثما ينطبق ذلك.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الأراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات جودة إدارة الاستثمار

تعيّن فيتش تصنيفات جودة إدارة الاستثمار لمؤسسات إدارة الأصول بشكل جماعي وإستراتيجيات الاستثمار والصناديق الفردية أو الوكالات الاستثمارية. في بعض الجهات القضائية والأطر التنظيمية، قد يُشار إلى تلك التصنيفات أيضاً باسم تصنيفات مدير الأصول. يتم تطبيق التصنيفات على مديري الاستثمار النشطين وغير النشطين والبدلاء وإستراتيجياتهم. وهذه التصنيفات عبارة عن تقييمات نسبية إستشرافية لقدرات مدير الأصول الإستثمارية وقوة منصته التشغيلية. إن التصنيفات ليست تصنيفات ائتمانية ولا يمكن مقارنتها بالتصنيفات الائتمانية المعيّنة للديون الصادرة عن بعض مديري الاستثمار.

ممتاز

يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية قوية للغاية.

قوي

يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية قوية.

كفء

يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية جيدة.

كاف

يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية كافية.

ضعيف

يتمتع مدير الاستثمار بقدرات استثمارية وخصائص تشغيلية ضعيفة.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال الأراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات مقدمي الخدمات

يمكن تقديم قروض الرهون العقارية التجارية والسكنية، أو القروض المدعومة بأصول غير الرهون العقارية، أو القروض المقامة من دون ضمانات بواسطة مجموعة من مقدمي خدمات أوليين و/أو خبراء و/أو مختصين. تشتمل العديد من المعاملات على كل الأنواع الثلاثة لمقدمي الخدمات في حين أن بعض المعاملات الأخرى قد تشتمل على نوع أو نوعين فقط. وتتمثل بعض أسباب اختلاف الهيكل في عمر المعاملة وتعقيد القروض وقوة مقدم الخدمات الأولي والتعثر الحالي أو المتوقع والحاجة إلى سلفة.

تصنيفات مقدمي الخدمات العامة

تم تصميم تصنيفات مقدمي الخدمات لتكون مؤشرًا لقدرة مقدم الخدمة على تقديم خدمة فعالة للأدوات المالية المدعومة برهون عقارية تجارية، والأدوات المالية المدعومة برهون عقارية سكنية، ومعاملات الأدوات المالية المدعومة بأصول. وتتضمن التصنيفات تحليل فيتش لتجربة مقدم الخدمات في أعمال تقديم الخدمات والإدارة والموظفين وبرامج التدريب والإجراءات والضوابط والأنظمة وغيرها. إن تأثير الوضع المالي في درجات التصنيف التشغيلي محدود للغاية ويرتبط فقط بالعناصر التي يمكن أن تتأثر فيها القوة التشغيلية مباشرة بالوضع المالي. من ثم، تتناول تصنيفات مقدمي الخدمات ميزات ملف الشركة بشكل مستقل إلى حد كبير عن الوضع المالي للكيان.

وتقيّم الوكالة مقدمي خدمات الرهون العقارية التجارية والسكنية والتجارية ذات الأرصدة الصغيرة، علاوة على مقدمي الخدمات الذين تدعمهم الأصول وفق درجات من 1 إلى 5، حيث يكون الرقم 1 أعلى تصنيف. قد يتم أيضًا تعيين تصنيفات مقدمي الخدمات لمقدمي خدمات الأصول غير المضمونة في الوقت الراهن. تتم كتابة التصنيفات إما ببادئة C أو R أو SB أو AB للإشارة إلى فئة الأصول التي تنطبق عليها: "C" لقروض الرهون العقارية التجارية، و"R" لقروض الرهون العقارية السكنية، و"SB" لقروض الرهون العقارية التجارية ذات الأرصدة الصغيرة، و"CLL" لمستوى القرض التجاري، و"AB" للقروض المدعومة بأصول و/أو القروض غير المدعومة بأصول. بعدها، سيتم بادئة فئة الأصول الاختصار الذي يشير إلى نوع مقدم الخدمات: "PS" (مقدم خدمة أولي) أو MS (مقدم خدمة خبير) أو SS (مقدم خدمة مختص) أو "CLS" (مقدم خدمة قرض الإنشاء). إن العنصر الأخير في التصنيف هو مستوى التصنيف. في بعض مستويات التصنيف، تميز الوكالة التصنيفات أكثر من خلال إضافة العلامات الموجبة والسالبة.

المستوى 1 من تصنيف مقدمي الخدمات

RMS1, RPS1, CLLS1, CCL1, CSS1, CMS1, CPS1, ABS1, ABMS1, ABPS1
(SBSS1, SBPS1, RSS1)

يُظهر مقدمو الخدمات أعلى المعايير في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين.

المستوى 2 من تصنيف مقدمي الخدمات

RMS2, RPS2, CLLS2, CCL2, CSS2, CMS2, CPS2, ABS2, ABMS2, ABPS2
(SBSS2, SBPS2, RSS2)

يُظهر مقدمو الخدمات أداءً عاليًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين.

المستوى 3 من تصنيف مقدمي الخدمات

RMS3, RPS3, CLLS3, CCL3, CSS3, CMS3, CPS3, ABS3, ABMS3, ABPS3
(SBSS3, SBPS3, RSS3)

يُظهر مقدمو الخدمات كفاءة في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين.

المستوى 4 من تصنيف مقدمي الخدمات

RMS4, RPS4, CLLS4, CCL4, CSS4, CMS4, CPS4, ABS4, ABMS4, ABPS4
(SBSS4, SBPS4, RSS4)

يفتقر مقدمو الخدمات إلى الكفاءة بسبب وجود ضعف في جانب واحد أو أكثر من جوانب القدرة على خدمة الدين.

المستوى 5 من تصنيف مقدمي الخدمات

RPS5, RMS5, CLLS5, CCL5, CSS5, CMS5, CPS5, ABS5, ABMS5, ABPS5
(SBSS5, SBPS5, RSS5)

مقدمو الخدمات منعدمو الكفاءة أو يُظهرون كفاءة محدودة في ما يتعلق بالقدرة على خدمة الدين. يُلجّص ما يلي التفسير الشامل لكل تصنيف:

المستوى 1 – يُظهر مقدمو الخدمات أعلى المعايير في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين

يُظهر مقدمو الخدمات هؤلاء أداءً متفوقًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين. ومن المتوقع أن يحقق مقدمو الخدمات أولئك أعلى كفاءة وإنتاجية في كل مجالات عمل الشركة. قد تشمل الخصائص ما يلي:

- تاريخ تشغيلي مستقر على المدى الطويل في تقديم الخدمات مدعومًا باستراتيجية مخططة ومنمّدة جيدًا.
- موارد مالية فائقة، واتجاهات مالية إيجابية.
- إطار راسخ ومدمج بالكامل ومدروس لإدارة المخاطر يعرض أفضل ممارسات الصناعة، بما في ذلك التنفيذ الاستباقي للوائح التنظيمية.
- إدارة ممتازة تتضح من خلال القيادة ذات الخبرة العالية للمواقع التشغيلية والقوة العاملة المستقرة والمدرّبة بشكل جيد.
- خبرة واضحة في عمليات الخدمة، مع تضمين أفضل ممارسات الصناعة، تظهر من خلال مقاييس الأداء الفائقة وضوابط إدارة البائعين.
- أنظمة متكاملة ومرنة تمامًا وقدرات إبلاغ متنوعة مع تحديثات وتحسينات متكررة.

المستوى 2 – يُظهر مقدمو الخدمات أداءً عاليًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين

يُظهر مقدمو الخدمات هؤلاء أداءً عاليًا في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين. قد تشمل الخصائص ما يلي:

- تاريخ تشغيلي مستقر في تقديم الخدمات مدعومًا باستراتيجية نمو مركزة.
- موارد وأوضاع مالية قوية توفر القدرة على مساعدة نمو المحفظة الاستراتيجية.
- إجراءات وضوابط قوية يتم وضعها ومراقبتها ضمن إطار قوي لإدارة المخاطر، بما في ذلك تطبيق اللوائح التنظيمية في الوقت المناسب.
- إدارة قوية تظهر من خلال القيادة الخيرة للمواقع التشغيلية والقوة العاملة المستقرة والمدرّبة.
- خبرة واضحة في عمليات الخدمة، مع تضمين ممارسات صناعية سليمة تتضح من خلال مقاييس الأداء القوية وضوابط البائعين.
- أنظمة متكاملة بشكل جيد مع قدرات إبلاغ قوية.

مقاييس التصنيفات غير الانتمائية الوطنية

في بعض البلدان، وضعت الجهات التنظيمية مقاييس التصنيفات لاستخدامها في أسواقها المحلية، باستخدام مسميات محددة. ينبغي على المستخدمين الرجوع إلى المقاييس الفردية لكل بلد المدرجة على المواقع الإلكترونية الإقليمية لفيتش من أجل تحديد ما إذا كانت أي تعريفات إضافية أو بديلة للفئات تنطبق. قد ينجم عن الترجمة الحرفية للتصنيفات اصطلاحات تسمية مختلفة قليلاً في السوق المحلية، لكن يظل المعنى الوظيفي للتصنيف من دون تغيير.

تصنيفات صناديق سوق المال الوطنية

تقدم تصنيفات صناديق سوق المال الوطنية رأياً نسبياً حول قدرة صندوق سوق المال على الحفاظ على أصل المبلغ وتوفير سيولة للمساهمين فقط في سياق البلد المعني. لا يمكن مقارنة هذه التصنيفات بالتصنيفات العالمية. يُشار إلى تصنيفات صناديق سوق المال الوطنية بإضافة معرف خاص بالبلد المعني، مثل "AAAmmf(mex)" في حالة المكسيك.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الانتمائية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال القراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الانتمائية).

تصنيفات الجودة الانتمائية للصناديق الوطنية

في حالة الدول التي لديها تصنيفات سيادية بالعملة الأجنبية والمحلية أدنى من "AAA"، يجوز أن تقدم فيتش تصنيفات الجودة الانتمائية للصناديق الوطنية. تستند هذه التصنيفات إلى الدرجات نفسها كتصنيفات الجودة الانتمائية للصناديق المعيّنة دولياً، لكن يُشار إليها بالحقبة إضافية لمستوى البلد.

تقدم تصنيفات الجودة الانتمائية للصناديق الوطنية تقييماً نسبياً للملف الانتمائي العام والقابلية للخسائر نتيجة لحالات عدم الوفاء بالالتزامات داخل محفظة ما. تستند التصنيفات بشكل أساسي إلى متوسط الجودة الانتمائية المرجح الفعلي والمتوقع للحيازات الأساسية في محفظة على النحو المعرّف عنه في التصنيفات الانتمائية الوطنية الطويلة الأجل. يتم هذا التقييم النسبي لجودة المحفظة الانتمائية فقط في سياق البلد المعني ولا يمكن مقارنته بتصنيفات الجودة الانتمائية للصناديق الوطنية المعيّنة في بلدان أخرى أو بتصنيفات الجودة الانتمائية للصناديق المعيّنة دولياً.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الانتمائية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال القراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الانتمائية).

تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية

إن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية هي عبارة عن آراء بشأن الحساسية النسبية لإجمالي العائد و/أو صافي قيمة الأصول الخاص بصندوق أو محفظة للتغيرات في سعر الفائدة، ومخاطر هامش الائتمان والعملات، وتأثيرات الرافعة المالية و/أو التخوُّط، حيثما ينطبق ذلك. وتُعدّ هذه التصنيفات مجرد آراء حول المخاطر النسبية لهذه العوامل في الدولة ذات السيادة التي تستثمر فيها المحفظة وتعمل بها. يتم التعبير عن تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية بدلالة الدرجة والوصف نفسيهما الخاصين بتصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق المعيّنة دولياً، لكن يُشار إليها بإضافة معرف خاص بالبلد المعني، مثل "S1(col)" في حالة كولومبيا.

في بعض البلدان، وضعت الجهات التنظيمية مقاييس تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق لاستخدامها في أسواقها المحلية، باستخدام مسميات محددة. ينبغي على القراء الرجوع إلى المقاييس الفردية لكل بلد المدرجة على الموقع الإلكتروني للوكالة لتحديد ما إذا كانت أي تعريفات إضافية أو بديلة للفئات تنطبق.

المستوى 3 – يُظهر مقدمو الخدمات كفاءة في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين

يُظهر مقدمو الخدمات هؤلاء كفاءة في ما يتعلق بالقدرة العامة على خدمة الدين. قد تشمل الخصائص ما يلي:

- تاريخ تشغيلي محدود في ما يتعلق بمقدمي الخدمات.
- موارد وأوضاع مالية كافية.
- إجراءات وضوابط كافية يتم وضعها ومراقبتها ضمن إطار كافٍ لإدارة المخاطر، بما في ذلك تطبيق اللوائح التنظيمية.
- إدارة تنسم بالكفاءة للمواقع التشغيلية والقوة العاملة المختصة.
- عمليات خدمة كافية تظهرها مقاييس الأداء المتوسطة وضوابط إدارة البائعين الكافية.
- أنظمة وقدرات إبلاغ كافية لحجم العمليات ونطاقها.

المستوى 4 – يفتقر مقدمو الخدمات إلى الكفاءة بسبب وجود ضعف في جانب واحد أو أكثر

من جوانب القدرة على خدمة الدين

يُظهر مقدمو الخدمات هؤلاء ضعفاً في جانب واحد أو أكثر من جوانب القدرة على خدمة الدين، أو توجد مخاوف أو مشكلة محددة لدى مقدم الخدمة قد تعيق قدرته على مواصلة الخدمة. قد يكون مقدمو الخدمات الذين يتلقون تصنيفاً من المستوى الرابع غير متوافقين مع معايير الخدمة التي تستخدمها فيتش في معاملات التصنيف، ما لم يتم تضمين دعم إضافي أو ميزات هيكلية. ترد أدناه بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تقييم تصنيف من المستوى الرابع:

- تاريخ تشغيلي محدود في ما يتعلق بمقدمي الخدمات واستراتيجية نمو تفرض مخاطر تشغيلية كبيرة.
- موارد وأوضاع مالية ضعيفة أو محدودة.
- إجراءات وضوابط محدودة تعمل ضمن إطار ضعيف لإدارة المخاطر يتضمن تطبيق اللوائح التنظيمية بشكل بطيء.
- خبرة محدودة في خدمة الأصول ذات الصلة.
- أوجه القصور في الأنظمة وقدرات الإبلاغ في ما يتعلق بحجم العمليات ونطاقها و/أو أوجه القصور في ضوابط إدارة البائعين.
- مخاوف بشأن الإدارة وخبرة الموظفين.

المستوى 5 – يُظهر مقدمو الخدمات كفاءة محدودة أو انعداماً للكفاءة في القدرة

على خدمة الدين

يُظهر مقدمو الخدمات الذين يتلقون تصنيفاً من المستوى الخامس جوانب في عملياتهم أو إجراءاتهم أو أوضاعهم المالية لا تتوافق مع معايير الإصدار الجديدة للمعاملات الخاصة بفيتش ما لم يتم تضمين دعم إضافي أو ميزات هيكلية. ترد أدناه بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تقييم تصنيف من المستوى الخامس:

- استراتيجية غير فعالة و/أو مخاوف كبيرة بشأن تاريخ الشركة والإدارة وقدرة عمليات الخدمة على الاستمرار.
- عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية أو القريبة الأجل.
- مخاوف كبيرة بشأن إدارة الموقع والموظفين.
- استجابة غير فعالة للوائح التنظيمية.
- أوجه قصور كبيرة في عمليات الخدمة.
- نقاط ضعف خطيرة في استخدام التكنولوجيا و/أو ضوابط إدارة البائعين.
- عدم وجود إطار قابل للتطبيق لإدارة المخاطر.
- خبرة محدودة جداً أو معدومة في خدمة الأصول ذات الصلة.

الدرجات غير الائتمانية الوطنية الأخرى

تحافظ فيتش على درجات تصنيفات غير ائتمانية وطنية أخرى، بما في ذلك مقدمو الخدمات، والأوصياء، وعمليات توزيع حقوق الملكية في العقارات التجارية. يتم تحديد هذه الدرجات في المعايير ذات الصلة.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال القراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

الاستخدام الإضافي لمقاييس التصنيف الائتماني

التصنيفات المتوقعة

عندما يشار إلى التصنيف بأنه "متوقع"، أو بـ "تتوقع أن تصنف"، ستُعَنَى له اللاحقة (EXP). وتشير هذه اللاحقة إلى أن التصنيف المعين سيكون حساسًا لـ (1) إكمال الشروط في مسودات الوثائق أو (2) استيفاء حالات الطوارئ الأخرى عند الإغلاق. على سبيل المثال:

- يمكن تعيين التصنيفات المتوقعة استنادًا إلى توقعات الوكالة في ما يتعلق بالمستندات النهائية، والتي تستند عادة إلى مراجعة المسودة النهائية للمستندات المقدّمة من قبل المُصدِر. عندما يتم استلام هذه المستندات النهائية، فسيتم عادة إزالة اللاحقة (EXP) وسيتم تحديث التصنيف إذا لزم الأمر.
- قد تستخدم فيتش أيضًا صيغة "تتوقع أن تصنف" للتصنيفات التي يتم تعيينها في سياق إعادة الهيكلة أو إعادة التمويل أو إعادة تنظيم الشركات. سوف يعكس "يتوقع أن يصنف" مستوى التصنيف المتوقع ويشير إليه بعد الانتهاء من العملية المقترحة (إصدار سندات الدين أو إعادة الهيكلة أو الدمج).

وعلى العكس من ذلك، قد تختار فيتش عدم إضافة اللاحق (EXP)، حتى إذا كانت هناك حالات طارئة يجب الوفاء بها، إذا قررت فيتش أن التصنيف ليس من المتوقع أن يكون حساسًا للطريقة أو المدى التي يتم بها استيفاء أي من هذه الحالات الطارئة.

بينما تظل التصنيفات عادةً على أنها "متوقعة" فقط لفترة قصيرة، يتم تحديدها من خلال توقيت إغلاق المعاملة، وإعادة الهيكلة، وإعادة التمويل، وإعادة تنظيم الشركة، وما إلى ذلك، إلا أنه لا يزال من الممكن رفعها أو تخفيضها أو وضعها تحت مراقبة التصنيف أو سحبها. التقييمات المتوقعة قابلة للتطبيق على كل من التصنيفات العامة والخاصة.

التصنيفات الخاصة

تُعدّ فيتش تصنيفات خاصة، على سبيل المثال، للكيانات التي لا توجد بها ديون متداولة علنًا أو عندما يكون التصنيف مطلوبًا لأغراض القياس المعياري الداخلي أو لأغراض تنظيمية. تقدّم هذه التصنيفات بشكل عام مباشرة إلى الكيان المُصنّف الذي يكون مسؤولاً بعد ذلك عن ضمان تحديث أي طرف يكشف له عن التصنيف الخاص عند حدوث أي تغيير في التصنيف. تخضع التصنيفات الخاصة للتحليل وعملية اللجان والمراقبة بشكل مماثل لما تخضع له التصنيفات العامة، ما لم يتم الكشف عنها بخلاف ذلك على أنها ذات طبيعة "حظية".

تصنيفات البرامج

لا تتعلق تصنيفات البرامج المعيّنة لبرامج إصدار سندات تمويل الشركات والتمويل العام (مثل برامج السندات المتوسطة الأجل) إلا بإصدارات قياسية تتم وفقًا للبرنامج ذي الصلة. سيتم تقييم تأثير الإصدارات الفردية بموجب البرنامج على الملف الائتماني العام للمُصدِر في وقت الإصدار. لذلك، لا ينبغي افتراض أنّ تصنيفات البرامج تنطبق على كل إصدار يتم بموجب البرنامج. قد تتغير تصنيفات البرامج أيضًا نظرًا لتغيير تصنيف المُصدِر مع مرور الوقت وقد تكون للأدوات شروط وأحكام مختلفة مقارنة بتلك المتصورة أولاً في شروط البرنامج.

تصنيفات "الفائدة فقط"

يتم تعيين تصنيفات الفائدة فقط لشرائح الفائدة. لا تتناول هذه التصنيفات احتمال فشل حامل أداة مالية في استرداد بعض من استثماراته الأولية أو استردادها كلها بسبب المبالغ المسددة عن الأصل بشكل طوعي أو غير طوعي.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال القراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

تصنيفات جودة إدارة الاستثمارات على المقياس الوطني

تعيّن الوكالة تصنيفات جودة إدارة الاستثمار بمقياس وطني لمديري الاستثمار وصناديقهم العاملة في البلدان التي قد لا تنطبق فيها المقارنة مع المعايير الدولية، بالنسبة إلى بعض عوامل التصنيف، وذلك نظرًا إلى بعض ممارسات السوق المحلية المقبولة، والأقل صرامة بشكل عام. في تلك الحالات، يتم تقييم هذه العوامل فقط بالنسبة إلى معايير السوق المحلية. يُشار إلى التصنيفات ذات المقياس الوطني بمعرف خاص بالبلد المعني، مثل "Strong (mar)" للمغرب، وهي قابلة للمقارنة فقط مع تصنيفات جودة إدارة الاستثمار الوطنية المعيّنة في البلد نفسه ولا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها قابلة للمقارنة مع تصنيفات جودة إدارة الاستثمار المقدمة بمقاييس وطنية أخرى أو بالمقياس الدولي. في بعض الأسواق المحلية، قد تستخدم فيتش مقاييس تصنيف مختلفة بسبب اللوائح التنظيمية و/أو اصطلاحات السوق. في هذه الحالات، يتم الكشف عن مقاييس التصنيفات والتعريفات، إذا كانت مختلفة عما هو مذكور أعلاه، وتحديدها بوضوح على الموقع الإلكتروني لفيتش الخاص بالسوق المحلية المعنية.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بأشكال القراء الأخرى (تصنيفات الدرجات غير الائتمانية).

الآراء التي تقدمها شركات تابعة غير تصنيفية

تقدم الشركات الشقيقة لفيتش آراءً للمختصين في إدارة المخاطر والمشاركين الآخرين في السوق. على سبيل المثال، تقدم حلول فيتش تغطية عالمية كاملة في 22 قطاعًا. توفر فيتش للتعليم التدريب المهني في مجال تحليل الائتمان وإدارته.

يتم تقديم هذه المنتجات والآراء بواسطة موظفين من شركات تابعة غير تصنيفية. إن المقاييس المستخدمة في الآراء المقدمة والآراء التي يتم التعبير عنها من قبل الشركات التابعة غير التصنيفية ليست قابلة للتبادل مع تلك المستخدمة للتصنيفات أو الدرجات التي تعيها الوكالة وليست مكافئة لها.

تصنيفات "سداد أصل الالتزامات فقط"

تتناول تصنيفات "سداد أصل المبلغ فقط" احتمال تلقي حامل أداة مالية استثماره الأصلي الأولي إما قبل تاريخ الاستحقاق المحدد أو بحلوله. لا تتناول هذه التصنيفات احتمال عدم حصول حامل أداة مالية على بعض الفوائد المستحقة أو عليها كلها.

التصنيفات "غير المعززة"

تعكس التصنيفات غير المعززة الملاءة الائتمانية الأساسية للأدوات المالية في غياب أي تعزيز ائتماني يمكن توفيره من خلال تأمين السندات أو الضمانات المالية أو خطابات الائتمان المخصصة أو تسهيلات السيولة أو آليات الاعتراض. في بعض الحالات، يمكن أن تعيّن فيتش تصنيفًا غير معزز إلى جانب تصنيف ائتماني يستند إلى التعزيز. يشير التصنيف غير المعزز إلى الملاءة الائتمانية للأداة المالية من دون أخذ أي منفعة من هذا التعزيز في الاعتبار. يمكن تعزيز الالتزامات المالية من خلال أداة ضمان مقدّمة من قبل طرف ثالث مصنّف.

الملحق

لقد استخدمت فيتش، أثناء تطور عملية التصنيف، إجراءات مصممة لتحقيق غرض واحد. تظل هذه الإجراءات في تاريخ التصنيف لكن لا يُتوقع إعادة استخدامها. تعكس الدرجات والإجراءات التاريخية حرفيًا النشرة الأصلية لتعريفات التصنيفات.

1. الإجراءات التاريخية

التغيير

تم تغيير تصنيف دعم البنك ليعكس معايير جديدة. تم آخر استخدام في 2005.

إضافة قاعدة البيانات

التصنيف الأولي المدرج في قاعدة بيانات فيتش، على الرغم من أنه ليس بالضرورة أن يكون أول تصنيف تم تعيينه.

مراجعة تصنيف الاسترداد المتعثر

تغيير تصنيف الاسترداد المتعثر الخاص بإصدار، والذي يكون مستقلاً عن التصنيف طويل الأجل أو قصير الأجل الخاص به. يوجد المصطلح "تصنيفات الاسترداد المتعثر" في تاريخ التصنيف فقط. وقد تم استبدالها بتصنيفات الاسترداد بداية من 2009. تم سحب تصنيفات الاسترداد الخاصة بمعاملات التمويل المهيكل في نوفمبر 2011.

مراجعة تصنيف شدة الخسارة

تغيير "تصنيف شدة الخسارة" الخاص بإصدار، والذي يكون مستقلاً عن التصنيف طويل الأجل أو القصير الأجل الخاص به.

مراجعة تصنيف الاسترداد

تغيير تصنيف الاسترداد الخاص بإصدار تمويل الشركات، والذي يكون مستقلاً عن التصنيف طويل الأجل أو القصير الأجل الخاص به. لم تُعد تصنيفات الاسترداد تُعَيَّن أو تراجع لإصدارات التمويل المهيكل.

مراجعة صندوق سوق المال

لقد تمت مراجعة التصنيف للإشارة إلى صندوق سوق المال من خلال إضافة اللاحقة "MMF". تم إكمال الإجراء في يناير 2010.

النظرة المستقبلية للمراجعة

لقد تغيرت حالة النظرة المستقبلية لتصنيف أي تمويل غير مهيكل، وباتت تعكس مراجعة كاملة للتصنيف الأساسي. وهي مماثلة لمراجعة النظرة المستقبلية، وهو المصطلح المُستخدَم حاليًا لهذا النوع من تصنيفات الإجراءات.

مسحوب – مسترد مسبقاً

يشير إلى إصدار مسترد مسبقاً لم يُعد يحمل تصنيفاً أساسياً في الحالات التي لا يُطلب فيها من فيتش إعادة تصنيف الإصدار بناءً على ضمان الاسترداد.

مراجعة تصنيف الحد الأدنى للدعم

ينطبق فقط على تصنيفات الدعم ذات الصلة بالمؤسسات المالية، والتي يتم تعديلها بهذا الإجراء فقط.

2. الدرجات السابقة

تصنيفات المؤسسات المالية

تصنيفات الدعم

عكست تصنيفات الدعم الخاصة بفيتش رأي الوكالة حول احتمال حصول مؤسسة مالية مصرفية أو غير مصرفية على دعم استثنائي، في حالة الضرورة، لكي تتجنب عدم الوفاء بالالتزامات في ما يخص التزاماتها الكبرى. يأتي الدعم الاستثنائي عادةً من أحد المصدرين: مساهمو الكيان المُصنَّف (الدعم المؤسسي) أو السلطات الوطنية في البلد الذي تقع فيه (الدعم السيادي). مع ذلك، قد تكون تصنيفات الدعم قد أظهرت

أيضاً، في بعض الظروف، الدعم المحتمل من مصادر أخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية أو الحكومات الإقليمية أو المستحدين المتوقعين على الكيان المُصنَّف.

في بعض الحالات، قد تعتبر فيتش أنَّ احتمال حصول مؤسسة مالية على دعم خارجي يختلف كثيراً في ما يتعلق بالتزاماتها بالعملية الأجنبية والمحلية. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يكون لدى الجهة السيادية التي تكون مقبلة الدعم المحتمل نفسها تصنيفات لقدرة المُصير على الوفاء بالالتزامات بالعملية الأجنبية والعملية المحلية معيّنة بمستويات مختلفة. في هذه الحالات، يتم تعيين تصنيف الدعم للمؤسسة المالية (وتصنيف الحد الأدنى للدعم) استناداً إلى الالتزامات الأقل احتمالاً لتلقي الدعم (عادةً تلك التي تكون بالعملية الأجنبية) في حين يمكن تعيين مستويات مختلفة لتصنيفات قدرة المُصير على الوفاء بالالتزامات بالعملية الأجنبية والعملية المحلية للمؤسسة المالية لعكس الفرق في المخاطر.

1. المؤسسة المالية التي لديها احتمال كبير للغاية بالحصول على الدعم الخارجي. يكون مقدم الدعم المحتمل مصنفًا بدرجة عالية جداً في حد ذاته ولديه رغبة كبيرة جداً في دعم المؤسسة المالية المعنية. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد أدنى، "A-"، لحد التصنيفات الطويلة الأجل.

2. المؤسسة المالية التي لديها احتمال كبير بالحصول على الدعم الخارجي. يكون مقدم الدعم المحتمل مصنفًا بدرجة عالية في حد ذاته ولديه رغبة كبيرة في تقديم الدعم إلى المؤسسة المالية المعنية. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد تصنيف طويل الأجل بالفئة "BBB".

3. المؤسسة المالية التي لديها احتمال معتدل بالحصول على الدعم بسبب الشكوك في قدرة مقدم الدعم المحتمل على القيام بذلك أو رغبته فيه. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد تصنيف طويل الأجل بالفئة "BB".

4. المؤسسة المالية التي لديها احتمال محدود بالحصول على الدعم بسبب الشكوك الكبيرة بقدرة أي مقدم دعم محتمل على القيام بذلك أو رغبته في ذلك. يشير احتمال الدعم هذا إلى حد التصنيف طويل الأجل بـ "B+" أو "B".

5. المؤسسة المالية التي لديها احتمال بالحصول على دعم خارجي، لكن لا يمكن الاعتماد عليه. قد يكون هذا بسبب عدم الرغبة في تقديم الدعم أو بسبب الضعف الكبير في القدرة المالية، ما لا يتيح له القيام بذلك. يشير احتمال الدعم هذا إلى أن حد التصنيف طويل الأجل ليس أعلى من "B-". وفي كثير من الحالات، لا يوجد حد على الإطلاق.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال الأراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

تصنيفات الحد الأدنى للدعم

تُظهر تصنيفات الحد الأدنى للدعم وجهة نظر المؤسسة في احتمال حصول الكيان المُصنَّف على دعم استثنائي، عند الحاجة، وعلى وجه التحديد من السلطات الحكومية. ويعني هذا عادةً من السلطات الوطنية في البلد الذي تقع فيه المؤسسة المالية، على الرغم من أنَّ فيتش قد تأخذ أيضاً في الاعتبار، في بعض الحالات، عوامل الدعم المحتمل من المؤسسات الحكومية الدولية أو من جهة سيادية تكون طرفاً ثالثاً عند إجراء التقييم. بالتالي، لا تُظهر تصنيفات الحد الأدنى للدعم احتمال الدعم المؤسسي من مساهمي الكيان. تشير تصنيفات الحد الأدنى للدعم إلى أدنى مستوى يمكن أن تصل إليه تصنيفات قدرة المُصير على الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل الخاصة بالكيان إذا لم تغير الوكالة رأيها بشأن الدعم السيادي المحتمل.

يتم تعيين تصنيفات الحد الأدنى للدعم وفق درجة التصنيف الائتماني الرئيسية. وعندما لا يكون هناك افتراض معقول بأنَّ الدعم السيادي سوف يُقدَّم، يتم تعيين تصنيف الحد الأدنى للدعم "لا يوجد حد".

D

بنك لديه نقاط ضعف ذات منشأ داخلي و/أو خارجي. تكون هناك مخاوف متعلقة بسلامة ربحيته وميزانيته العمومية أو قوته المصرفية التجارية أو إدارته أو بيئة التشغيلية أو توقعاته. تواجه البنوك في الأسواق الناشئة بالضرورة عددًا أكبر من أوجه القصور المحتملة ذات المنشأ الخارجي.

E بنك يعاني من مشاكل شديدة الخطورة تتطلب أو من المحتمل أن تتطلب دعمًا خارجيًا.

F

بنك عجز عن الوفاء بالتزاماته أو، برأي فيتش، كان من شأنه أن يعجز عن الوفاء بالتزاماته لو لم يحصل على دعم خارجي. تشمل أمثلة هذا الدعم دعم الدولة أو الحكومة المحلية أو صناديق التأمين (الودائع) أو استحواذ بعض الكيانات المؤسسية الأخرى أو ضخ أموال جديدة من المساهمين أو ما يعادلها.

ملاحظة

يمكن استخدام التدرجات من بين التصنيفات من A إلى E: أي A/B، و B/C، و C/D، و D/E. لا تُطبق أي تدرجات على التصنيف F.

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

تصنيفات "تذبذب الصناديق" على المستويين العالمي والوطني

في 22 أغسطس 2016، حُلّت تصنيفات حساسية مخاطر السوق الخاصة بالصناديق الوطنية والعالمية محل تصنيفات "تذبذب الصناديق" الوطنية والعالمية، والتي استخدمت درجات من "V1" (مخاطر سوق منخفضة للغاية) إلى "V6" (مخاطر سوق عالية للغاية).

القيود

للاطلاع على القيود، يُرجى مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية وأشكال القراء الأخرى والقيود المفروضة عليها والقيود المحددة ذات الصلة بالتصنيفات المعيّنة باستخدام درجات التصنيفات الائتمانية الرئيسية وتصنيفات المؤسسات المالية.

التصنيفات الفردية

التصنيفات الفردية سبقت تصنيفات القدرة على الاستمرار وكانت تقيس، مثل تصنيفات القدرة على الاستمرار، الملاءة الائتمانية المتأصلة للمؤسسات المالية. تم سحب التصنيفات الفردية في يناير 2012 عقب تعيين تصنيفات القدرة على الاستمرار.

تم تعيين التصنيفات الفردية وفق الدرجات التالية:

A: بنك قوي للغاية

قد تشمل الخصائص مستوى عاليًا من السلامة في الربحية والميزانية العمومية أو القوة المصرفية التجارية أو الإدارة أو بيئة العمل التشغيلية أو التوقعات.

B: بنك قوي

لا توجد مخاوف كبرى متعلقة بالبنك. قد تشمل الخصائص مستوى قويًا من السلامة في الربحية والميزانية العمومية أو القوة المصرفية التجارية أو الإدارة أو البيئة التشغيلية أو التوقعات.

C

بنك مناسب يعاني، مع ذلك، من جانب أو أكثر من الجوانب المُقلّقة. قد تكون هناك بعض المخاوف المتعلقة بسلامة ربحيته وميزانيته العمومية أو قوته المصرفية التجارية أو إدارته أو بيئة عمله التشغيلية أو التوقعات المتعلقة به.

This document has been translated from *Rating Definitions* published in September 2025 in English. In case of any differences, the English version shall prevail.

هذه الوثيقة ترجمة عربية لوثيقة "تعريفات التصنيفات" المجزأة أصلاً باللغة الإنجليزية والمنشورة في سبتمبر 2025. وفي حال وجود أي اختلاف في المعنى بين اللغتين، تسود النسخة الإنجليزية.

إخلاء المسؤولية والإفصاحات

تخضع كافة التصنيفات الائتمانية لوكالة فيتش للتصنيف لبعض القيود وإخلاء المسؤولية. يُرجى قراءة هذه القيود وإخلاء المسؤولية من خلال هذا الرابط: <https://www.fitchratings.com/understandingcreditratings>. بالإضافة إلى ذلك، يفصل الرابط التالي <https://www.fitchratings.com/rating-definitions-document> تعريفات تصنيفات فيتش لكل مقياس تصنيف ولكل فئة تصنيف، بما في ذلك تعريفات تتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وتتوفر التصنيفات والمعايير والمنهجيات المنشورة على هذا الموقع في كل الأوقات. كما تتوفر مدونة قواعد السلوك في فيتش واتفاقية السرية وتضارب المصالح وجدار الحماية التابع والامتثال وكافة السياسات والإجراءات الأخرى ذات الصلة أيضاً في قسم مدونة قواعد السلوك (Code of Conduct) على هذا الموقع. يمكن الاطلاع على مصالح المديرين والمساهمين على الموقع <https://www.fitchratings.com/site/regulatory>. وقد تكون فيتش قد سبق لها تقديم خدمات أخرى مسموح بها أو ثانوية للكيان المُصنَّف أو الجهات الخارجية ذات الصلة بها. يمكن الاطلاع على تفاصيل الخدمات المسموح بها أو الثانوية، حيث يكون المحلل الرئيسي لها موجود في إحدى شركات فيتش للتصنيف (أو فرع لهذه الشركة) المسجلة في هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) أو هيئة السلوك المالي (FCA)، على صفحة الموجز لكل مُصدر على موقع فيتش الإلكتروني.

عند إصدار فيتش التصنيفات والاحتفاظ بها وإعداد التقارير الأخرى (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتوقعات)، فهي تعتمد على المعلومات الفعلية التي تحصل عليها من المُصدِّرين والمُكتَبين ومن المصادر الأخرى التي ترى فيتش أنها موثوقة. في حدود المعقول، من المعلومات الفعلية التي تعتمد عليها بما يتماشى مع منهجية التصنيف الخاصة بها، وتقوم بالتحقق بشكل معقول من صحة المعلومات من مصادر مستقلة، طالما توفرت مثل هذه المصادر، لأداة مالية محددة أو في أي جهة قضائية محددة. جدير بالذكر أن طريقة تحقق فيتش من المعلومات الفعلية ونطاق التحقق من الجهات الخارجية الذي تحصل عليه سيختلف حسب طبيعة الأداة المالية المُصنَّفة ومُصدرها، وكذلك المتطلبات والممارسات في الجهة القضائية التي تُعرض الأداة المالية المُصنَّفة وتُباع فيها ومكان المُصدر أو أيًا منهما وتوفر المعلومات العامة ذات الصلة وطبيعتها وإمكانية الوصول إلى إدارة المُصدر ومستشاريه، وتوفر عمليات تحقق من جهات خارجية موجودة مسبقاً مثل تقارير التدقيق وخطابات الإجراءات المتفق عليها والتقييمات والتقارير الائتمانية والتقارير الهندسية والأداء القانونية والتقارير الأخرى التي تقدمها الجهات الخارجية، بالإضافة إلى توفر مصادر التحقق المستقلة والمختصة من الجهات الخارجية في ما يتعلق بالأداة المالية المحددة أو الجهة القضائية المحددة للمُصدر ومجموعة متنوعة من العوامل الأخرى. ويجب أن يفهم مستخدمو تصنيفات فيتش وتقاريرها أنه لا يمكن للتحقق المتقدم في المعلومات الفعلية ولا أي تحقق لجهات خارجية ضمان أن كل المعلومات التي تعتمد عليها فيتش في ما يتعلق بالتصنيف أو التقرير ستكون دقيقة ومكتملة. وفي النهاية، يتحمل المُصدر ومستشاروه المسؤولية عن دقة المعلومات المقدمة إلى فيتش وإلى السوق عند عرض المستندات والتقارير الأخرى. وعند إصدار التصنيفات والتقارير، لا بد أن تعتمد فيتش على أعمال الخبراء، بما في ذلك المدققون المستقلون في ما يتعلق بالقرائن المالية والجامون في ما يتعلق بالأنشور القانونية والمتعلقة بالضرائب. علاوة على ذلك، تكون التصنيفات والتوقعات الخاصة بالمعلومات المالية والمعلومات الأخرى استشرافية بالأساس وتحتوي افتراضات وتوقعات تتعلق بالأحداث المستقبلية ولا يُمكن التحقق منها كحقائق. ونتيجة لذلك، وبالرغم من التحقق من الحقائق المتاحة حالياً، يُمكن أن تتأثر التصنيفات والتوقعات بالأحداث المستقبلية أو الظروف المستقبلية التي لم تكن متوقعة وقت إصدار التصنيف أو تنبئها.

تم تقديم المعلومات في هذا التقرير "كما هي" من دون أي إقرار أو ضمان من أي نوع، ولا تقر فيتش أو تضمن أن التقرير أو أيًا من محتوياته سيلي أيًا من متطلبات أي مستلم لهذا التقرير. إن تصنيف فيتش هو مجرد رأي في الملاءة الائتمانية للأداة المالية. ويعتمد هذا الرأي والتقارير التي تقدمها فيتش على معايير ومنهجيات محددة تعمل فيتش على تقييمها وتحديثها باستمرار. وبناءً على ذلك، فإن التصنيفات والتقارير هي نتاج عمل جماعي لمؤسسة فيتش ولا تحمل أي فرد أو مجموعة من الأفراد المسؤولية الحصرية عن أي تصنيف أو تقرير. كذلك، لا يتعامل التصنيف مع مخاطر الخسارة الناتجة من مخاطر أخرى بخلاف مخاطر الائتمان، إذا لم يتم ذكر هذه المخاطر بعبارة، ولا تشارك فيتش في عرض أي أداة مالية أو بيعها. كما أن كل تقارير فيتش ذات ملكية مشتركة. ورغم أن الأفراد المُحدَّثين في تقرير فيتش شاركوا في إعدادها، إلا أنهم لا يتحملون المسؤولية الحصرية عن الآراء المذكورة فيه. وأسماء الأفراد المذكورة في التقرير لأغراض التواصل معهم فحسب. ولا يكون أي تقرير يقدم تصنيفاً من فيتش نشرة تمهيدية أو بدلاً عن المعلومات المراجعة والمتحقق منها والمعرضة على المستثمرين من المُصدر ووكالاته في ما يتعلق ببيع الأدوات المالية. ويجوز تغيير التصنيفات أو سحبا في أي وقت ولأي سبب وفقاً لتقدير فيتش وحدها. لا تُقدم فيتش استشارات استثمارية من أي نوع ولا تُعدّ التصنيفات توصية بشراء أي أداة مالية أو بيعها أو حيازتها. ولا تُعلَّق التصنيفات على ملائمة سعر السوق ولا مناسبة أي أداة مالية لمستثمر بعينه أو على طبيعة الإعفاء من الضرائب أو قابلية فرض ضرائب على المدفوعات المُقدَّمة في ما يتعلق بأي أداة مالية. وتحصل فيتش على أتعاب من المُصدِّرين والمُؤيِّنين والضامنين وغيرهم من المُتأثرين والمُكتَبين لتصنيف الأدوات المالية. وقد تتنوع هذه الأتعاب بصورة عامة من 1,000 دولار أمريكي إلى 750,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها من العملة المعمول بها). لا يشكل تعيين أي تصنيف أو نشره من فيتش موافقة منها على استخدام اسمها كخبر في ما يتعلق بأي بيان تسجيل مقدم بموجب قوانين الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. أو قانون الخدمات المالية والأسواق لسنة 2000 في المملكة المتحدة أو القوانين المتعلقة بالأوراق المالية في أي جهة قضائية محددة. نتيجة للفعالية النسبية لأساليب النشر والتوزيع الإلكتروني قد تتوفر أبحاث فيتش للمُستثمرين على الإنترنت قبل ثلاثة أيام من المُستثمرين في الوثائق المطبوعة.

بالنسبة لأستراليا ونيوزيلندا وتايوان وكوريا الجنوبية فقط: تحمل مؤسسة Fitch Australia Pty Ltd ترخيص AFS (ترخيص الخدمات المالية الأسترالي رقم 337123) الذي يفوضها بتقديم تصنيفات ائتمانية لعملاء الجملة فقط. ولا يُقصد من معلومات التصنيف الائتماني التي تنشرها مؤسسة فيتش أن تُستخدم من جانب عملاء البيع بالتجزئة بالمعنى الوارد في قانون الشركات لسنة 2001.

إن شركة فيتش للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings, Inc) مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية باعتبارها منظمة تصنيف إحصائي معترف بها وطنياً ("NRSRO"). على الرغم من أن بعض شركات التصنيف الائتماني التابعة لمنظمة NRSRO مُدرجة في البند 3 من نموذج NRSRO، وبالتالي يُرخص لها بإصدار تصنيفات ائتمانية نيابة عن NRSRO (انظر <https://www.fitchratings.com/site/regulatory>). فإنه لم يتم إدراج شركات التصنيف الائتماني التابعة الأخرى في نموذج NRSRO ("شركات غير تابعة لمنظمة NRSRO") وبالتالي فإن التصنيفات الائتمانية الصادرة عن تلك الشركات التابعة لا تُصدر نيابة عن NRSRO. مع ذلك، قد يشارك أفراد غير تابعين لمنظمة NRSRO في تحديد التصنيفات الائتمانية الصادرة عن NRSRO أو نيابة عنها.

حقوق الطبع والنشر © 2025 محفوظة لفيتش للتصنيف وفيتش للتصنيف المحدودة وشركائهما التابعة. 33 شارع وايت هول، نيويورك، نيويورك 10004. هاتف: 1-800-753-4824، 908-0500 (212). فاكس: 480-4435 (212). تُحظر إعادة النشر أو إعادة إرسال هذه الوثيقة بشكل كامل أو جزئي من دون الحصول على تصريح. كل الحقوق محفوظة.